



السيد عبد الصمد حيكرا أمين الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

توصل مكتب مجلس النواب بمقترحات القوانين التالية، ويتعلق الأمر ب:

- مقترح قانون تنظيمي يرمي إلى إحداث مجلس الوطني للغات والثقافة، تقدم به السيدات والسادة النواب: أحمد الزايدي رشيدة بن مسعود وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي؛

- مقترح قانون يقضي بتعديل وتتميم الظهير الشريف 1.56.270 بمثابة قانون القضاء العسكري، تقدم به السيدات والسادة النواب: أحمد الزايدي، عائشة لحماس، حسن طارق، علي اليازغي، رشيد حموني، عبد الحق أمغار، محمد حماني، عبد الخالق القروطي وباقي أعضاء الاشتراكي؛

- مقترح قانون يتعلق بالمنافسة ومكافحة كل أشكال التمييز بين النساء والرجال، تقدم به السيدات والسادة النواب: نور الدين مضيان، امكملتو كمال، زينب قيوح، نعيمة رباح، منية غلام، فاطمة طارق، كنزة الغالي، نعيمة بن يحيى، فتيحة مقنع، فتيحة البقالي، عادل بن حمزة، عمر حجيرة، عادل تشيكيطو ومحمد مستاوي عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية؛

- مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 14.08 المتعلق ببيع السمك بالجملة، تقدم به السيدات والسادة النواب: رشيد الطالب العلمي، سعيد بليلي، محمد بوهودود بودلال، حميد العكرو، أحمد فضلي، عمر الكردودي، مصطفى تظومانت، المختار بنفايدة، عبد القادر قنديل وعبد الله أوبركة عن الفريق النيابي للتجمع الوطني للأحرار؛

- مقترح قانون يتعلق بجرف الصيانة وجرف الاستغلال، تقدم به السيدات والسادة النواب: رشيد الطالب العلمي، حسن بن عمر، حسن الفيلاي، صابر الكياب، محمد السلاسي، سعيدة

محضر الجلسة التاسعة والأربعين بعد المائة

التاريخ: الثلاثاء 26 ربيع الأول 1435 (28 يناير 2014).

الرئاسة: السيد كريم غلاب رئيس مجلس النواب.

التوقيت: ساعتان وإثني وثلاثون دقيقة ابتداء من الساعة الحادية عشرة صباحا والدقيقة السادسة.

جدول الأعمال: الجلسة الشهرية المخصصة لأجوبة السيد رئيس الحكومة.

السيد كريم غلاب رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

تفضلوا السيدات والسادة النواب، السادة الوزراء تفضلوا إلى مقاعدكم، سننطلق على بركة الله. السادة النواب تفضلوا، السيدة الوزيرة تفضلي، السادة الوزراء تفضلوا، على بركة الله.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزير الدولة،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور وعملا بمقتضيات النظام الداخلي لمجلس النواب، يخصص المجلس هذه الجلسة للأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة التي سيجيب عنها السيد رئيس الحكومة.

وقبل الشروع في جدول الأعمال أعطي الكلمة للسيد الأمين لتلاوة الملخص عن المراسلات التي وردت على مكتب المجلس.



واضح الرسالة بغلت، أذكر تفضل نقطة نظام، السي
بووانو السي رئيس الفريق تم نقطة نظام باختصار الله يخليك.
النائب السيد نور الدين مضيان رئيس الفريق الاستقلالي
للوحدة والتعدلية (نقطة نظام):

نكمل السيد الرئيس، لأنه وخاصة ما حدث خلال
الجلسة الأخيرة المتعلقة بالسياسة العامة حول موضوع الحوار
الاجتماعي وأنتما عرفتموا وعرف الرأي العام أنه كيف تحولت هذه
الجلسة إلى جلسة أخرى لا يمكن لا ترقى لمستوى يعني ما نعيشه
الآن من إصلاحات، فلذلك السيد رئيس الحكومة، بطبيعة الحال
بدأ يزرع التهم يمينا وشمالا في حق قيادات حزبية فلذلك نحن قمنا
بدورنا ولازلنا وسنقوم بدورنا من أجل مطالبة رئيس الحكومة
بتمكين المجلس بقائمة بأسماء المهريين يعني خارج الوطن ومن
طبيعة الحال غانقوموا بالدور ديالنا أمام القضاء.

السيد الرئيس:

شكرا، نقطة نظام.

النائب السيد عبد الله بووانو رئيس فريق العدالة
والتنمية (نقطة نظام):

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات الوزيرات،

السيدات والسادة النواب،

أول مرة كانشوفوا نقطة نظام وقائية مزيان، غير كيخصنا
نحن حريصون باش هاد الجلسة خاصها دوز باش نكونو متافقين
بأن هادي جلسة دستورية خاصنا نوفر ليها جميع الوسائل باش
دوز.

ثانيا أنه أول مرة طبقا للدستور الفصل 1 كيتكلم على
تعاون السلط، كيتكلم على فصل السلط والتعاون دياها، فأنا

شاكر مطالسي، جواد غريب، عبد الله أبرني وسعيد زعزاع عن
الفريق النيابي للتجمع الوطني للأحرار وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين،

حضرات السيدات والسادة،

قبل أن أعرض جدول أعمال هذه الجلسة، أريد أن أخبر
المجلس الموقر بوجود وفد عن منظمة "transparency" الدولية
بين زهرانينا وفد تتأهه السيدة رئيسة هذه المنظمة السيدة
Huguette Labelle ونرحب بهذا الوفد ونتمنى له مقاما
طيبا ببلادنا.

شكرا، حضرات السيدات والسادة، يتضمن جدول
أعمال هذه الجلسة في الجزء الأول، نقطة نظام؟ تفضل نقطة
نظام.

النائب السيد نور الدين مضيان (نقطة نظام):

شكرا السيد الرئيس،

قبل الشروع في جدول الأعمال اليوم جلسة اليوم، أتقدم
بهاد نقطة نظام المتعلقة بالسهر على حسن سير هذه الجلسة،
لأن كما لاحظنا خلال جلسات متعددة المتعلقة بمناقشة
السياسات العامة أنها غالبا ما تزيغ هذه الجلسات عن الدور
المنوط بها وخاصة الفصل 100 في فقرته الثانية التي حيث أراد
المشرع الدستوري بطبيعة الحال خلق نوع من الحوار الجاد بين
البرلمان والحكومة وهو حق مخول للبرلمان في مراقبة العمل الحكومي
من خلال السياسات العامة، ولكن للأسف الشديد السيد
الرئيس، أنه لاحظنا أنه السيد الرئيس الحكومة حاول في معظم
الجلسات الخروج عن الموضوع لتحويل هذه الجلسة إلى جلسة
لا تليق بهذا المجلس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس،



السير العام ديال الجلسة ماشي على الكلام ديال رئيس الحكومة هذا غير مقبول.

السيد الرئيس:

السيد رئيس الحكومة، إستسمحت السادة النواب والسيدات النائبات للسماح للسيد رئيس الحكومة استثناء أن يأخذ الكلمة لأنه في بداية الجلسة الكلمة مفتوحة فقط لنقط النظام نقط النظام، تدخلوا السادة النواب في إطار نقط النظام. أؤكد أنه يمكن أخذ الكلمة في إطار نقط النظام وهذا حق مكفول للسيدات والسادة النواب، إذن إذا سمحتم نقطة نظام في إطار دقيقة وسير الجلسة...نقط النظام... السيد الرئيس من فضلك ليس لك الكلمة، ليست هادي أول مرة فيها نقطة نظام في بداية الجلسة ليست هذه أول مرة... السيد النائب...دقيقة واحدة أرجو من الطاقم التقني أن يبين التوقيت في الشاشة لكم دقيقة.

النائب السيد عبد الله البقالي:

السيد الرئيس، أولا نسجل في سابقة فريدة من نوعها أن نقط نظام انتقلت من حق النواب إلى حق الوزراء وحق الحكومة، وكنتمنى أنه طلبة السنة الأولى في القانون الدستوري ما يكونوش كيتابعوا هاذ الجلسة لأنه تتمثل واحد السابقة خطيرة جدا وأيضا إيلا اسمحتوا وأيضا لأول مرة في الفقه الدستوري كنسمعوا الحكومة خارج المراقبة ديال البرلمان نأسف على هاذ القول وعلى هاذ الانفلات الخطير.

السيد الرئيس:

إذن إذا سمحتم السيدات والسادة النواب، السيد رئيس الحكومة، السادة أعضاء الحكومة، كما تفضل السيد الرئيس نسهر جميعا على أن نوفر أحسن الشروط لمساءلة السيد رئيس

كنتمنى احنا لأن نقطة نظام أول مرة كانشوفوها كتوجه للحكومة في حين أن نقط النظام انتوما خصكم تسهروا عليهم السيد الرئيس ديال سير الجلسة، أما المضمون حتى واحد ما من حقه يقول لي نا آش غادي نقولو في التعقيب ديالنا لا كنواب ولا كحكومة وهذا هو النظام الداخلي السيد الرئيس.

ثالثا، النظام الداخلي اللي اتفقنا عليه فيه باب متعلق بأخلاقيات، هاد الأخلاقيات يجب احنا كيخصنا نتمسكو بها السيد الرئيس، وأؤكد مرة أخرى بأن هاد الجلسة هي جلسة دستورية خاصنا نوفر لها الشروط لكي تمر في جو ملائم فيه يحترم الجميع شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، إذن حضرات السيدات والسادة، أذكر بمهاد المناسبة بأنه تنظيم هذه الجلسة ينظم وفق مقتضيات الدستور الفصل 100 وخصوصا الفقرة 3 والمقتضيات ديال النظام الداخلي المواد 202 إلى 207 التي تقول أنه هذه الجلسة منظمة لمساءلة رئيس الحكومة السيدات والسادة النواب يوجهون أسئلة دقيقة للسيد رئيس الحكومة والسيد رئيس الحكومة يجب على هذه الأسئلة التي تم السياسة العامة للبلاد، إذن ثم هناك تعقيبات ثم هناك أجوبة دائما على الأسئلة المطروحة. طبعا أؤكد على أنه هذه الجلسات جلسات مهمة جدا، لأن هي مناسبة شهرية للنظر في السياسة العامة للبلاد وبالتالي نرجو من الجميع أن يتقيد بمقتضيات النظام والدستور، الكلمة للسيد رئيس الحكومة.

السيد عبد الإله بن كيران رئيس الحكومة:

اسمح لي السيد الرئيس، رئيس الحكومة تيحضر هنا تيمثل الحكومة وتايقول داك الشي اللي هو مقتنع به ومعتقد أنه صواب، والسلطة ديال رئيس مجلس النواب على النواب وعلى



السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يشرفني أن أتقدم بسؤال فرق الأغلبية للسيد رئيس الحكومة المحترم، حول إصلاح وتأهيل القطاع المالي بالمغرب.

السيد رئيس الحكومة،

يعتبر القطاع المالي رافعة أساسية لتمويل الاقتصاد الوطني وتعبئة الادخار الوطني والأجنبي وجلب ودعم الاستثمارات الوطنية والخارجية. لذا نسئلكم السيد رئيس الحكومة المحترم، عن السياسة الحكومية واستراتيجيتها لإصلاح وتأهيل القطاع المالي ببلدنا سواء تعلق الأمر بالقطاع البنكي والسلفات الصغرى أو قطاع التأمينات أو بورصة الدار والقطب المالي للدار البيضاء؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة للسيد رئيس الحكومة للإجابة على السؤال.

السيد عبد الإله بن كيران رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أشكر فرق ومجموعات الأغلبية على هاد السؤال الهام، وعلى الاستراتيجية والسياسة الحكومية للإصلاح وتأهيل القطاع المالي ببلدنا، ولا تخفى هذه الأهمية الاستراتيجية للقطاع المالي باعتباره عصب الدورة الاقتصادية من خلال دوره الحيوي في تعبئة الادخار وتمويل الاقتصاد، وهو ما يمكن من تشجيع الاستثمار ودعم تنافسية المقاولات وبالتالي تعزيز نسبة النمو الاقتصادي لمنتجي الثروة والموفر لفرص الشغل. وللإشارة فقد بلغ جاري القروض الموزعة من طرف البنوك في حدود نهاية نونبر 2013

الحكومة لتمكينه من الإجابة على الأسئلة المسجلة في جدول الأعمال.

حضرات السيدات والسادة، ليس لكم الكلمة السيد الوزير أعذر، يتضمن جدول أعمال هذه الجلسة في الجزء الأول... السيد الوزير، لا يمكن أن تقولوا هذا ليس بالمعقول نطبق هنا النظام الداخلي لا تقولون ليس معقولا هذا معقول... هذا معقول وهذا القانون،... سيكون لك السيد رئيس الحكومة الوقت فيما بعد لتجيب... مامكتوباش في النظام الداخلي... مامكتوباش في النظام الداخلي...

يتضمن جدول أعمال هذه الجلسة في الجزء الأول سؤالا محوريا يتعلق بإصلاح وتأهيل القطاع المالي بالمغرب، تقدمت به فرق ومجموعتي الأغلبية وفي الجزء المخصص لبقية الأسئلة توجد أربعة أسئلة سؤال يتعلق بتراجع المغرب في ترتيب منظمة الشفافية العالمية في مجال مكافحة الرشوة تقدم به السيدات والسادة أعضاء الفريق الاشتراكي؛ سؤال ثاني يتعلق بالسياسة المتبعة بخصوص إشكالية تنمية المدن تقدم به السيدات والسادة النواب أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة؛ سؤال ثالث يتعلق بالسياسة العامة التي تنهجها الحكومة في تعاطيها مع المديونية تقدم به السادة النواب أعضاء فريق الاتحاد الدستوري وسؤال رابع وأخير يتعلق بصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تقدم به السيدات والسادة النواب أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

نشرع في جدول الأعمال وأعطي الكلمة للنائب المحترم خليل الصديقي باسم الأغلبية لتقدم السؤال المحوري والأول المتعلق بإصلاح وتأهيل القطاع المالي بالمغرب، فليتنفضل مشكورا،
النائب السيد خليل الصديقي :

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،



الدولي والتي عصفت باقتصاديات مجموعة من الدول الكبرى تطورات ومراجعات هامة تهدف إلى الرفع من مستوى الرقابة والشفافية واليقظة لضمان سلامة هذا القطاع، ووعيا من بلادنا بأهمية المحافظة على قوة وصلابة قطاعنا المالي ووجب أخذ هذه التطورات والمراجعات بعين الاعتبار ووضع الآليات الضرورية لاسيما لتعزيز الرقابة على أنشطة المؤسسات المالية والوقاية من الأزمات المالية وتديريها وخلق شروط تطابق نظامنا المالي مع أفضل المعايير المعمول بها على المستوى الدولي. وبهذا الخصوص واصلت الحكومة مراجعة الترسنة القانونية المؤطرة للقطاع المالي بهدف:

أولا، تحصين القطاع المالي والحمد لله فقطاعنا المالي لم يعاني كما عانت بعض الدول الكبيرة والمجاورة لنا؛
تحصين القطاع المالي في مواجهة الأزمات والمخاطر والتقلبات من جهة وتعميق دور القطاع المالي في تمويل الاقتصاد من خلال الاستفادة من الفرص التي تتيحها التمويلات البديلة والمنتجات الحديثة تماشيا مع الحاجيات الوطنية على مستوى تعبئة الادخار وتمويل الاقتصاد الوطنيين من جهة ثانية.

أولا: الإجراءات التشريعية الهادفة إلى توطيد استقرار وشفافية القطاع المالي، يتعلق الأمر بتحسين مجموعة من القوانين بما يقوي استقلالية ويعزز أدوات تدخل هيئات المراقبة في السوق المالي وكذا تدعيم شفافية ونزاهة هذه السوق وتقوية مناعة القطاع المالي وقد همت هذه المراجعة القوانين التالية:

- القانون رقم 44.12 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب، والذي يهدف إلى تقوية سلامة ونزاهة عمليات دعوة العموم للاكتتاب في السندات المالية وتدعيم واجبات إخبار الجمهور بما يعزز حماية المكتتبين؛

- ثانيا، القانون 12.34 المتعلق بالهيئة المغربية لسوق الرساميل 43 والذي يروم تقوية مراقبة سوق الرساميل وتعزيز

ما يقارب 722 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 2,5 % مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2012.

وعلى مستوى تحسين ولوج الأشخاص للخدمات المالية، فقد بلغ معدل الإستهناك إلى 57 % في أواخر سنة 2012 مقابل 50 % سنة 2010، وعيا بهذه الأهمية فقد بادرت الحكومات السابقة إلى اتخاذ إجراءات مختلفة لتحديث وتقوية القطاع المالي وجعله قادرا على مواكبة دينامية التنمية ببلادنا، وقد جعلت الحكومة الحالية من تأهيل القطاع المالي على المستويين القانوني والمؤسسي إحدى أولوياتها بهدف تطوير أدائه ومساهمته في التنمية الاقتصادية وتدعيم استقراره وإشعاعه على المستوى القاري. وعملت الحكومة بمهاد الخصوص على تسريع وتيرة تنزيل إصلاحات نوعية تمم القطاع المالي بمكوناته الثلاث: سوق الرساميل والقطاع البنكي وقطاع التأمينات وتساهم في تعزيز تنافسية وإشعاع القطب المالي للدار البيضاء.

وتهدف هذه الإصلاحات إلى تأطير هذا القطاع بترسنة قانونية وتنظيمية وبأدوات مالية تتماشى مع أحسن الأسواق والمعايير الدولية وجعله أداة فاعلة لتعبئة الادخار وتسخير تمويل الاستثمار المنتج للتنمية وللتشغيل. وتقوم السياسة الحكومية في مجال الإصلاح وتأهيل القطاع المالي على ركيزتين أساسيتين وهما:

أولا: تسريع مراجعة الترسنة القانونية المؤطرة للقطاع المالي من أجل تمثينه وتوطيد استقراره وتنويع أدواته المالية؛

ثانيا: تعميق دوره في تمويل الاقتصاد من خلال تعزيز الاشتغال المالي لتمكين مختلف الفئات وخاصة المعوزة منها من ولوج خدمات السوق المالي وسأركز في معرض جوابي على هذين المحورين:

أولا، مراجعة الترسنة القانونية المؤطرة للقطاع المالي من أجل تمثينه وتوطيد استقراره وتنمية الأدوات المالية، لقد فرضت الأزمات والهزات العنيفة التي عرفها القطاع المالي على الصعيد



- تعديل قانون البورصة بهدف تحسين حكامه الشركة المكلفة بتدبير البورصة من خلال فتح رأسمالها على غير شركات البورصة لتمكين مجلس إدارتها من استقطاب الكفاءات اللازمة والمتصرفين المستقلين؛
- تعزيز المقتضيات القانونية المؤطرة لمخطط الادخار الطويل الأمد كمخطط الادخار في الأسهم ومخطط الادخار في السكن ومخطط الادخار في التريبة، وقد تمت إضافة مخطط ادخار المقاولات في إطار قانون المالية لسنة 2013 لدعم ادخار المأجورين وذلك بمساهمة الشركات؛
- القانون رقم 12.119 المتعلق بتسديد الديون والقانون رقم 01.24 المتعلق بعمليات الاستحفاظ والذي يمكن من توسيع نطاق الأصول المؤهلة للتسديد والتي تشمل الديون وسندات الديون والممتلكات العقارية والمنقولة ويفتح إمكانية التسديد لمؤسسات مبادرة أخرى بما فيها الدولة مما سيمكن من إصدار صكوك سيادية من طرف الدولة؛
- مشروع القانون 42.12 المتعلق بالسوق الآجلة للأدوات المالية، والذي يرجى منه تمكين المؤسسات الاقتصادية من الأدوات المالية اللازمة لتغطية مخاطر تقلبات أسعار الأصول التي تمتلكها تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الأسهم والعملات والسلع؛
- مشروع القانون رقم 12.68 المغير والمتمم للقانون رقم 44.10 المتعلق بصفة القطب المالي للدار البيضاء بهدف توسيع مجال الأنشطة المؤهلة للحصول على هذه الصفة ليشمل مقدمي الخدمات في الاستثمار والشركات التي تزاول أنشطة التدبير الجماعي أو الفردي للمحافظ والمكاتب التمثيلية وفروع المقاولات المالية وغير المالية مما سيؤدي إلى تعزيز جاذبية القطب المالي للدار البيضاء؛

- استقلاليتها وإحداث مجلس تأديبي مستقل عن مجلس إدارة الهيئة؛
- ثالثاً، مشروع القانون المتعلق ببيئة التأمين وإعادة التأمين، والذي يهدف إلى خلق مؤسسة مستقلة لضبط ومراقبة قطاع التأمينات كما هو الشأن بباقي هيئات المراقبة في بلادنا: بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل.
- وستمكن هذه النصوص من توفر بلادنا على إطار متكامل ومندمج لمنظومة رقابة السوق المالي كفيلة بتدعيم سلامة السوق والوقاية والتغطية من المخاطر وخاصة الشمولية منها. كما تم في إطار مشروع القانون البنكي الجديد وضع الآليات الضرورية للوقاية من الأزمات المالية وتدبيرها وتعزيز الرقابة على أنشطة مؤسسات الائتمان وخلق شروط تطابق نظامنا البنكي مع أفضل المعايير المعمول بها على المستوى الدولي.
- ولتقوية التعاون بين مختلف سلطات مراقبة النظام المالي من أجل مواجهة مخاطر الشمولية وتسوية الأزمات:
- تم التنصيب على إنشاء لجنة تسمى لجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية يعهد إليها بتحليل المخاطر التي تهدد استقرار النظام المالي واقتراح التدابير المناسبة التي تسمح باحتواء ومواجهة آثار تلك المخاطر؛
- ثانياً، الإجراءات الهادفة إلى تعميق دور القطاع المالي في تمويل الاقتصاد والاستفادة من الفرص التي تتيحها التمويلات البديلة والمنتجات الحديثة، عملت الحكومة بهذا الخصوص على تحضير مجموعة من مشاريع القوانين التي تهدف بالأساس إلى تسريع مواكبة تطورات القطاع وتحديث وتنويع أدواته المالية للنهوض بالادخار الفردي والمؤسسي والرفع من إمكانية تمويل الاقتصاد ويتعلق الأمر بالنصوص التالية:



والاستثمار والاستصناع وغيرها، كما سيتم إدراج مشروع قانون بتغيير وتتميم مدونة التأمينات بهدف إدماج التأمين التكافلي وإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية.

الإجراءات الهادفة إلى تعزيز الاشتغال المالي، تولى الحكومة أهمية خاصة لدعم الولوج للتمويلات من طرف بعض الفئات التي لا يتيسر لها عادة هذا الأمر، من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير والآليات التي تهم كل من المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا والفلاحين الصغار والمستفيدين من السلفات الصغرى، كما تسعى الحكومة إلى تعزيز التوعية والثقافة المالية وسأستعرض فيما يلي بعضا من هذه الإجراءات:

أ- فيما يخص تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا، من أجل تعزيز آليات ولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة إلى القروض البنكية، تمت مراجعة منظومة الضمان الخاصة بها عن طريق تقوية دور صندوق الضمان المركزي وتوسيع أجهزة إدارته ليضم البنوك ومثلي المقاولات وتبسيط المساطر وتسريع وتيرة منح الضمان وتقريب الصندوق من الأبنك والمقاولات بإحداث مراكز أعمال جهوية. ويساهم صندوق الضمان المركزي في ضمان قروض المقاولات التي لا تقبل الأبنك عادة على إقراضها بفعل المخاطر التي تميز هذه المقاولات والمرتبطة بطبيعة نشاطها وبجمعها ويتدخل الصندوق عبر مجموعة من الآليات منها ما يلي:

- صندوق ضمانات المقاولات الصغرى والمتوسطة؛
- ضمان رأسمال المجازفة الذي يضمن الأموال الذاتية وشبه الذاتية التي تستثمرها الصناديق الاستثمارية في المقاولات الصغرى والمتوسطة؛
- آليات خاصة بضمان المقاولات المصدرة وقد منح هذا الصندوق خلال سنة 2012 ضمانات بما يناهز 1,9 مليار درهم ساهمت في تمويل استثمارات تقارب 3,3

■ مشروع القانون المتعلق بالسندات المؤمنة والذي يمكن الفاعلين من الاستثمار في أوراق مالية أكثر أمانا مضمونة بسلة من الديون مما من شأنه تمكين هذه المؤسسات من تعبئة موارد طويلة الأمد ومنخفضة التكلفة لتمويل الإقراض الطويل الأمد وبالخصوص قروض السكن؛

■ مشروع القانون المغير للقانون المتعلق بمبيئات توظيف الأموال بالمجازفة *risque* والذي يهدف إلى مواكبة حاجيات التمويل المتزايدة للمقاولات الصغرى والمتوسطة وتعبئة الادخار المؤسساتي؛

■ مشروع القانون المتعلق بتسيير المحافظ لحساب الغير والذي يهدف إلى تأطير العمليات التي تقوم بها شركات لتدبير المحافظ بما يضمن حماية المستثمرين ووضع إطار موحد ومؤمن لأنشطة هذه المؤسسات ويضفي المهنية على عملها ويوفر حماية أكبر للمستثمرين.

وستواصل الحكومة جهودها في مجال مراجعة الترسانة القانونية بتحضير مشاريع قوانين تخص أدوات مالية جديدة بهدف تعزيز سيولة السوق المالي ومنها مشروع القانون الذي ستحدث بموجبه صناديق الاستثمار المتداولة في البورصة، وكذا مشروع القانون المتعلق بإحداث هيئة التوظيف الجماعي في العقارات والذي يهدف إلى تعبئة الادخار وتوجيهه لفائدة تمويل الاستثمار في العقار التجاري والصناعي الموجه للكراء (المكاتب، المراكز التجارية، المناطق الصناعية).

وفيما يخص إدماج وتأطير المنتجات المالية البديلة والاستفادة من الفرص التي تتيحها التمويلات البديلة تماشيا مع الحاجيات الوطنية على مستوى توسيع تعبئة الادخار وتمويل الاقتصاد الوطني، فقد تم في إطار مشروع القانون المتعلق بمؤسسات الائتمان إدخال مقتضيات تهم البنوك التشاركية تضمن توفير منتوجات مالية بديلة كالمشاركة والمراجحة والمضاربة



بشروط مالية ميسرة سواء من حيث سعر الفائدة أو أجل القروض مقارنة مع مخاطر الائتمان المتعلقة بالفئات المستهدفة. السلفات الصغرى، ولقد عرف قطاع السلفات الصغيرة تحولات هامة نتيجة نموه المتسارع وتحسن مهنية العاملين به وتنوع منتوجاته ومصادر تمويله، ولضبط المخاطر المرتبطة بهذا القطاع أخذت جمعياته لمراقبة متزايدة من طرف السلطات النقدية. ومواصلة لجهود تنمية قطاع السلفات الصغيرة تمت المصادقة على القانون رقم 41.12 في نهاية سنة 2012 لتمكين جمعيات السلفات الصغيرة من ممارسة نشاطها في شكل شركة مساهمة معتمدة من طرف بنك المغرب كشركات التمويل الخاصة الخاضعة لمقتضيات القانون البنكي، كما يروم هذا القانون إلى وضع جسر بين جمعيات السلفات الصغيرة وباقي القطاع المالي مما سيساهم في تنمية الولوج للخدمات المالية ببلادنا، وقد وصل المبلغ الإجمالي للسلفات الصغرى إلى نهاية 2012 إلى 4,6 مليار درهم وعدد المستفيدين 808 ألف ووصلت نسبة التحصيل إلى حوالي 95%.

تعزيز الثقافة المالية وبهدف تنسيق وتعزيز الجهود الرامية إلى نشر الثقافة المالية، تم إحداث جمعية لهذا الغرض في يناير 2013 تضم المؤسسات المتدخلة في تطوير القطاع المالي واعتمدت هذه الجمعية استراتيجية للثقافة المالية برسم 2013-2015 تركز على إطلاق برامج للتوعية والتثقيف المالي من أجل تعزيز اندماج المواطنين في القطاع المالي وتوفير التكوين للشباب لتشجيع استخدام الخدمات المالية وذلك بشراكة مع عدد من الجهات المعنية بأنشطة الثقافة المالية على الصعيدين الوطني والدولي.

وختاما فإنه بالرغم من الجهود المبذولة من أجل تحسين القطاع المالي وتطويره لاستيعاب حاجيات الاقتصاد والمواطن والمقاوله ولمواكبة التحولات الدولية في المجال المالي تبقى فئة

مليار درهم منحت لأزيد من 1200 مشروع من المنتظر أن تخلق أكثر من 5800 منصب شغل، وقد شهدت سنة 2013 ارتفاع وتيرة عمل هذا الصندوق حيث منح ضمانات بما يزيد على 2,5 مليار درهم استفادت منها قروض تفوق 4,7 مليار درهم منحت لفائدة ألفي مشروعا.

وبهذا فقد عرفت الضمانات المقدمة ارتفاعا بما يناهز 30% يعزى أساسا إلى منتج ضمان قروض الاستغلال ومنتج ضمان إكسبريس المتعلق بضمان قروض الإنشاء والتطوير والاستغلال لفائدة المقاولات الصغيرة جدا هذا هو المهم.

تمويل الفلاحين الصغار، عملت الحكومة على تفعيل ودعم ولوج الفلاحين الصغار للقروض البنكية لتمويل مشاريعهم من خلال مؤسسة تمويل الفلاح المخصص للفلاحين الصغار غير مؤهلين للتمويل من طرف الأبنك التجارية، كما تم إنشاء صندوق لضمان التمويلات التي تمنحها المؤسسة المذكورة بمول من طرف ميزانية الدولة بمقدار 100 مليون درهم. وإلى حدود متم سنة 2013 فقد استفاد أزيد من 17 ألف فلاح من ضمانة الصندوق، كما بلغ مجموع القروض الممنوحة في هذا الإطار حوالي 500 مليون درهم وأوافقكم أن هذا الرقم غير كافي ولكنه متقدم جدا على ما كنا عليه في 2012.

الولوج لقروض السكن ومن أجل تشجيع السكن الرئيسي بالخصوص من طرف الأسر ذات الدخل المحدود، تم كما تعلمون إحداث آلية صندوق ضمان السكن الذي ابتداء العمل به من أبريل 2009 كنتيجة لدمج صندوق الضمان "فوكاريم" و"فوكالوج" وقد بلغ عدد القروض الممنوحة في إطار صندوق السكن إلى غاية نهاية شهر دجنبر 2013 حوالي 115 ألف قرضا موزعة على 150 مدينة بمختلف جهات المملكة وهو ما يمثل مجموع قروض يناهز 20 مليار درهم، وتتميز هذه القروض



وللشغل، يلاحظ تدهور مجموعة من المؤشرات التي تقارب تطور القطاع المالي:

أولا، فقدان السوق المالية المغربية لإشعاعها في عهدكم، فقد أكد صندوق النقد العربي في آخر تقرير صادر عنه خسارة البورصة المغربية 80 مليار درهم في سنة 2012 مقارنة مع سنة 2011، موضحا تراجع السوق المالية المغربية إلى 52,9 مليار دولار مقابل 60 دولار سنة ما قبل بسبب عوامل مرتبطة بضعف الاقتصاد الوطني، ولعل هذا ما جعل morgan stanley الدولية للأسماخ تخفض تصنيفها للبورصة المغربية من سوق ناشئة إلى سوق حدودية بسبب ضعف سيولة السوق وقلة الأوراق المالية المتاحة للتداول رغم التزام برنامجكم الحكومي بنهج سياسة إرادية لتشجيع التسجيل بالبورصة خصوصا بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة وإغنائها بأدوات جديدة ومحصلة لا شيء تحقق على أرض الواقع لكي لا أقول صفرا.

بالنسبة للقطاع البنكي، انهيار متواصل للسيولة المصرفية حيث أصبحت الأبنك في عهدكم تعرف شحا واضحا في السيولة بسبب حاجة الخزينة العامة إلى تمويل عجز ميزانيتها وسط تراجع الادخار الوطني وتباطؤ أداء الاقتصاد المغربي، فقد ارتفعت حاجة البنوك إلى السيولة النقدية مع نهاية أكتوبر الماضي بنحو 3,5 مليار درهم ولتستقر في حدود 76,3 مليار درهم، وقد كان للتدبير الحكومي الضعيف للمالية العمومية الأثر السلبية والوخيمة على الاقتصاد وخلق ما يعرف ب l'effet d'éviction حيث ساهم طرح الحكومة لسندات الخزينة لتمويل عجزها... 2 دقائق غير كافية ولكن لا شيء تحقق. في قطاع التأمينات في قطاع التأمينات باستثناء القانون حول الهيئة والذي قدمته الحكومة السابقة لا شيء يذكر، إذن يجب أن نقول الحقيقة أن نقول الحقيقة للمواطنين.

السيد الرئيس:

عريضة من المواطنين ونسبة مهمة من الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة خارج المنظومة المالية والبنكية، وهو ما يتعين معه تكثيف الجهود لتسهيل إدماجها بالقطاع المالي والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة، نفتح الآن باب المناقشة بحيث أن هذا السؤال تم طرحه من طرف فرق ومجموعاتي الأغلبية، نشعر هذه المناقشة بإعطاء الكلمة لفرق المعارضة. الكلمة للفرق الاستقلالي للوحدة والتعددية، السيدة النائبة المحترمة منية غولام.

النائبة السيدة منية غولام

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

لقد التزمت السيد الرئيس في برنامجكم الحكومي بتأهيل القطاع المالي وتطوير أدائه ومساهماته في التنمية الاقتصادية وتدعيم استقراره وإشعاعه على المستوى القاري، بتنزيل إصلاحات نوعية تمم القطاع المالي بمكوناته الثلاث وبإنجاح مشروع القطب المالي للدار البيضاء. كل هذه الالتزامات لم تكن في حد ذاتها أهدافا ولكن الهدف الأكبر والأسمى هو تعبئة الادخار وتسهيل تمويل الاقتصاد خاصة بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة، إلا أنه وبعد سنتين من تدبيركم السيد رئيس الحكومة للشأن الاقتصادي عامة والمالي خاصة والذي ميزه غياب التفكير الاستراتيجي والرؤية الاقتصادية الواضحة والمتكاملة الناجمة والفاعلة لاستكمال بناء الصرح الاقتصادي المحدث للثروة



الرئيس الحكومة، هذا هو التنقيط الحقيقي الذي نعتمده ونعترف به.

هناك مؤشرات إيجابية، طبعاً ارتفاع حجم الاستثمارات الخارجية؛ تحسن تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج وكلها أرقام حقيقية أرقام ديال 2013 أرقام فعلية وليست الأرقام التي يروجها هذا الطرف أو ذاك من أجل الإضرار بصورة المغرب داخليا وخارجيا؛ تحسن عائدات السياحة؛ ارتفاع الصادات المغربية خارج الفوسفات بنسب جد مشجعة ولأول مرة بعد سنوات طويلة ينخفض عجز الميزان التجاري سنة 2013 بأكثر من 4% وهذا أيضا هو التنقيط الحقيقي لهذه الحكومة.

السيد الرئيس الحكومة المحترم،

المغرب بالفعل القطاع المالي المغربي يحتاج إلى عدة إصلاحات خاصة الإصلاحات القانونية، النظام البنكي والنظام الائتماني يشغل أزيد من 50 ألف عفووا منصب شغل يعرف دينامية استثنائية منذ أزيد من 10 سنوات بالفعل، عدد المؤسسات الائتمانية يفوق حاليا 90 بما فيها البنوك؛ شركات التمويل ثم الشركات تحويل الأموال ثم القطاع يبقى لكن يبقى القطاع البنكي المغربي قطاع منغلق وهذا فيه إشكال، نطلب من الحكومة أن يكون أكثر انفتاحا على المواطنين وعلى الجهات والجماعات الترابية التي تحتاج أيضا إلى التمويل من أجل خلق الثروة وخلق نسب النمو على المستوى المحلي وعلى المستوى الجهوي. إصلاح نظام البورصة، وهنا لابد من الإشارة إلى أن نظام البورصة في العالم انتقل من نظام يمول الاقتصاد الحقيقي إلى اقتصاد موازي أو اقتصاد مالي فنحتاج إلى إصلاح عميق في المغرب كي لا نسقط في الإشكالات التي سقطت فيها البورصة على المستوى العالمي خاصة في الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي. نعتبر في فريق العدالة والتنمية أن الحكومة نجحت إلى حد الآن في ملامسة الإشكالات الكبرى التي تحيط بالقطاع

انتهى الوقت السيدة النائبة، شكرا. الكلمة الآن للأغلبية لفريق العدالة والتنمية السيد النائب المحترم عبد اللطيف بروحو.

النائب السيد عبد اللطيف بروحو:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

يسرني أن أتدخل في هذه المناقشة العامة في هذه الجلسة الدستورية لمساءلة رئيس الحكومة في السياسة العامة في موضوع الإصلاح المالي بالمغرب. وهنا لابد من الإشارة أولا إلى نموذج النمو الذي يعرفه المغرب الذي بني على مدى أكثر من 10 سنوات والمعتمد على شقين اللي هو الاستثمار الداخلي والخارجي ثم الاستهلاك الداخلي واستهلاك الأسر، وهاد النموذج الذي يمثل استهلاك الأسر في 58% ويحتاج إلى القطاع المالي والقطاع البنكي كما يحتاج الاستثمار الداخلي خاصة إلى القطاع المالي والقطاع البنكي بصفته رافعا لهااد الاستثمار لقدرته على تعبئة الادخار العمومي.

وهنا لابد من الإشارة إلى أمرين أساسيين في بداية هذه المناقشة، أولا مناخ الأعمال بالمغرب، وهنا سآتي على وضعية المغرب وتنقيطه الحقيقي، تقدم المغرب سنة 2013 عشر درجات في تصنيف Doing Business في أفق 2014، التقرير الأخير لصندوق النقد الدولي بعد زيارته للمغرب شهر دجبر 2013 الذي اعتبر بأن الاقتصاد المغربي في تحسن مستمر سنتي 2013 و2014. حافظ المغرب على تصنيفه الائتماني بعد مراجعتين خلال سنة واحدة سنة 2013 من طرف Fitch Ratings و Standrad & Poor's وهو عامل مهم يساهم في دعم استقطاب المغرب للاستثمارات الأجنبية، الاستثمارات الأجنبية الخارجية ارتفعت سنة 2013: 21%. هذه السيد



السيد رئيس الحكومة،

الإصلاحات المالية ذات الطابع القانوني هي مهمة جدا هي من شأنها أن تكون رافعة الاقتصاد الوطني، ولنا الثقة بأن الحكومة بدأت فعلا قبل سنة ونصف في هاته الإصلاحات لكنها تتطلب إصلاحات أخرى على رأسها مراجعة ميثاق الاستثمار الذي من شأنه أن يوجد إطارا أكثر فعالية لتدبير ملف إنعاش الاستثمارات وإعطاء قوة أكبر للاستثمارات المنتجة للثروة ولمناصب الشغل واعتماد منهجية واضحة تتأسس على النموذج التنموي المنشود ونموذج نمو بمركباته المختلفة في المغرب، النظام القانوني للمقاول الذاتي شرعت الحكومة بالفعل في إصلاحه وسناقشه بعد أيام أيضا داخل مجلس النواب، ثم مراجعة القانون المتعلق بمؤسسة الائتمان التي تحدثت عنها قلب قليل.

لا يفوتنا السيد رئيس الحكومة، في هذا المجال أن نشير إلى وضعية المالية العمومية أيضا ليس فقط وضعية السوق المالي أو النظام المالي المغربي أو القطاع المالي المغربي ولكن أيضا المالية العمومية التي عرفت عدة إصلاحات وعرفت بداية إصلاح حقيقي خاصة على مستوى تنظيم المناظرة الوطنية حول الإصلاح الجبائي وهي كلها بين قوسين هي كلها محاور تتعلق بتحفيز الاقتصاد وإنعاش الاقتصاد الوطني، إصلاح القانون التنظيمي للمالية التي تجرأت الحكومة وجاءت به وسيغير بنية الدولة المالية والإدارية على مدى 20 سنة المقبلة واعتمده كمشروع في مقارنة تشاركية لمدة سنة بين اللجن مجلسي البرلمان والحكومة وسيركز أيضا على البرامج الجاهزة الواضحة للاستثمار العمومي وتصفية الاعتمادات المرحلة واعتماد منهجية واضحة لمراقبة فعالية التدبير، هذه أهم نقط القوة التي يتمتع بها المغرب استقرار سياسي ثم استقرار وإصلاحات مالية وهذا هو التنقيط الحقيقي وشكرا لكم السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

المالي بالمغرب، نجحت في ملامسة الإصلاحات المالية الكبرى: أولا بهدف ضبط السوق المالية ومعالجة بعض إشكالاتها وتحفيز الادخار العمومي عبر إصلاحات قانونية تم سوق الرساميل، القطاع البنكي، قطاع التأمينات وهي إصلاحات تم إنجازها فعليا سنتي 2012 و2013. مجلس النواب الآن يدرس مشروع قانون مراجعة وضعية القطب المالي للدار البيضاء وهناك مشروع قانون سيأتي بعد أيام يتعلق بمراجعة النظام البنكي في المغرب والمؤسسات الائتمان بإدراج البنوك التشاركية أو البنوك الإسلامية ضمن منظومتنا البنكية والمالية، لكن هذا يتطلب أيضا تحسين القانون رقم 58.90 المتعلق بالمناطق المالية الحرة لأن هو إصلاح موازي يجب الالتفات إليه كذلك من طرف الحكومة.

إصلاح النظام القانون والبنكي المغربي الآن هو يسير في خطى ثابتة ومشروع القانون الذي أعدته الحكومة فيما يتعلق ببنوك ومؤسسات الائتمان مشروع يهدف: أولا إلى ضبط آليات الأداء الإلكتروني، التجمع المالي لمراقبة المخاطر وهذا موضوع تعاني منه دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة؛ تطوير القطب المالي للدار البيضاء؛ إدماج البنوك التشاركية أو البنوك الإسلامية وهي صناعة بنكية جديدة تركز على الاستثمار المباشر والمنتج عوض الاقتصار فقط على التمويل وتقوم على مبدأ اقتسام الأرباح والخسائر مع احترام أحكام الشريعة كما هو وارد في المذكرة التقليدية، وهذا الإصلاح نعتبره إصلاحا جوهريا يقوم عليه مبدأ تمويل الاقتصاد بطريقة مباشرة عوض الاقتصار على التمويل بطريقة غير مباشرة عبر آليات أخرى، ثم أيضا ملاءمة أدوار بنك المغرب كسلطة ضبط la regulation عوض أن تكون فقط سلطة إشراف أو تنسيق وملاءمة القانون البنكي مع قواعد محاربة غسل الأموال وقواعد حماية المعطيات الشخصية وهي كلها محاور يتضمنها مشروع القانون البنكي الجديد الذي هو الآن سيعرض للمناقشة والتصويت أمام مجلس النواب.



إذن السؤال السيد رئيس الحكومة هو أنه ربما، لا هاذ الشي فيه شوية انتاع التقنية وهاذ قوة القوانين اللي تكلمتوا عليها يبدو من خلال النقاش اللي قلتو أنه ما كاينش عندها واحد التوجه ناظم. شنا هو المطروح اليوم فالنظام المالي؟ المطروح هو أنه عندنا إشكالية حقيقية في تمويل سوق في تمويل المقاولات، أنا ما تنظنش السيد رئيس الحكومة، أنكم تبعتوا بالشكل اللازم هاذ الشي ديال صندوق الضمان المركزي، لأنه لو تبعتوه بالشكل اللازم غاتكتشفوا من خلال الحوار ديالكم مع الأبنك ومع المقاولات أنه دوك الميكانيزمات اللي تتديروا ديال الضمان عندها واحد الفعالية محدودة جدا، جدا، كاين هاذ الشي الوفا، كاين هاذ الشي للأسف الشديد لأن كاين صعوبة في الولوج إلى التمويل والضمانات اللي كتدير الدولة تبقى ضعيفة علاش؟ لأنه ما عندناش leadership في السياسة الحكومية قوي في المجال البنكي هاذي المسألة الأولى.

المسألة الثانية السيد رئيس الحكومة المحترم، الله يخليك هو أنه موضوع المالية بصفة عامة هو موضوع كيتعلق بالثقة، الثقة باش تكون هاذ الثقة مع القطاع الخاص ومع المستثمرين إلى ما ذلك، فالسيد رئيس الحكومة، هذا هو الدور ديالكم أنا كنظن إيلا جمعنا كاع المداخلات اللي كانوا ويلا جمعنا كاع الإشارات من خلال قوانين المالية اللي تعطاوا كنظن أن هاذ الثقة في تدهور علاش؟ لأن خذيتوا واحد العدد ديال القرارات السيد رئيس الحكومة، اللي بعثت واحد الرسائل سلبية لا للقطاع الخاص ولا للقطاع البنكي من خلال تمويل الاقتصاد.

والمسألة الأخرى اللي بغيت نتكلم عليها إيلا جات على خاطر، هي أنه اليوم العالم تغير في المنظومة ديال تدبير المخاطر، المخاطر ولآت مترابطة فيما بينها إذن عندكم واحد من أمرين إما أنه تكون عندكم واحد السياسة مالية اللي بغيتوا من خلالها تدخلوا كاين دول دارت مثلا أبنك باش توجه التمويل إلى

شكرا، نواصل المناقشة العامة، الكلمة الآن للمعارضة فريق الأصالة والمعاصرة السيد النائب المحترم يونس السكوري فليفضل مشكورا.

النائب السيد يونس السكوري وبحسو:

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

هاد الموضوع اللي كنتكلموا فيه اليوم ولو أن المداخلات ربما ما بقاتش في الموضوع اللي هو ديال القطاع المالي وليس المالية العمومية. القطاع المالي، السيد رئيس الحكومة، واحنا كنستامعوا ليك عندنا صعوبة في تتبع الرؤيا أو الاستراتيجية اللي عند الحكومة، واحنا إذن السيد رئيس الحكومة قلت أنه...

السيد الرئيس:

رفعوا من الصوت...

النائب السيد يونس السكوري وبحسو:

مع الاحتساب ديال الوقت السيد الرئيس...

السيد الرئيس:

لا، الوقت راه موجود تفضل السيد النائب رفع من الصوت ديالك السيد النائب شوية باش يسمعو تفضل، تفضل.

النائب السيد يونس السكوري وبحسو:

إذن السيد رئيس الحكومة، قلت أنه واحنا تنصنتوا للمداخلة ديالكم عندنا صعوبة حقيقية في تتبع الاستراتيجية أو الرؤية ديالكم في إصلاح المنظومة المالية، علاش؟ لأنه ويمكن ليلا نسولوا نائب نائب ونائبة ونائبة حتى واحد ما فاهم شي حاجة... أنا نقول لكم وخا وخا... تبارك الله عليك... وخا سيدي كلنا قارين شوية.



الإصلاحات التي عرفتها مختلف القطاعات العاملة في ميدان المال، بل طور خبرات وتقنيات سافرت خارج المغرب نحو إفريقيا لتستقر في عدد من البلدان الشقيقة.

لقد تم اعتماد مقارنة متعددة الأبعاد، شملت إصلاح القطاع المصرفي وأسواق رأس المال والسياسة النقدية وأسعار الصرف وتعزيز سلطات البنك المركزي ودعم استقلاليتها والرفع من قوة التنسيق بين السلطات المكلفة بتقنين النظام المالي، وتم تحديث بورصة الدار البيضاء وإحداث شركات الوساطة وهيئات التوظيف الجماعي للاستثمار في السندات وتسديد الديون والاكتتاب في الأسهم والاستحفاظ وتوظيف الأموال بالمجازفة والعروض العمومية وغيرها... وتم تكليف هيئة مكلفة بتدبير البورصة، مجلس القيم المنقولة، وإحداث وديع مركزي قام بإدخال نظام جديد للتداول والتصعيد باستعمال التكنولوجيات الحديثة. وتعززت شفافية المعاملات والسلطات الرقابية لمجلس القيم المنقولة ونظام أمن المعاملات وهمت الإصلاحات كذلك قطاع التأمين والادخار المؤسسي وقطاع السلفات الصغرى بالإضافة إلى صناديق الاحتياط وصناديق الضمان وصناديق الاستثمار واللائحة طويلة والخزينة العامة للمملكة المغربية لأنها جزء من النظام المالي المغربي، دون أن ننسى طبعاً الإصلاحات الأخيرة وعلى رأسها إحداث القطب المالي للدار البيضاء.

لقد عرف القطاع البنكي إصلاحات همت 3 محاور وهي:

أولاً: إصلاح الإطار التشريعي الذي يحكم أنشطة المؤسسات البنكية، مبدأ شمولية البنك وحماية المودعين ومراقبة النظام البنكي؛

ثانياً: تقوية القوانين الاحترازية تماشياً مع المعايير الدولية المالية والسيولة وإدارة المخاطر؛

المقاولات، بغيت نكمل بواحد الآية إيلا جات على خاطر ك لأنه حز في نفسي ما رأيته في بداية هاذ النقاش وحتى في الجلسات أوجهها إلى نفسي قبل يعني هاذ النصيحة تنوجهها لنفسي قبل أن أوجهها إلى الغير هي الآية اللي جات في سورة الحجرات اللي تقول فيها الله عز وجل: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّن نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِاللُّغَابِ بِغِسِّ اسْمِ الْفُسُوقِ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ الله يجازيكم بخير باش نعطيوا صورة حسنة عن السياسيين ونعطيوا صورة حسنة للمواطنين وشكراً.

السيد الرئيس:

شكراً، انتهى الوقت السيد النائب المحترم، كلمة الآن للأغلبية فريق التجمع الوطني للأحرار السيد النائب المحترم رشيد الطالبي العلمي، فليفضل مشكوراً.

النائب السيد رشيد الطالبي العلمي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

باعتراف من صندوق النقد الدولي ومن المنظمات المالية الدولية ووكالات التنقيط، يعتبر النظام المالي المغربي اليوم واحداً من القطاعات الأقوى والأكثر تنظيماً جنوب البحر المتوسط، إستطاع منذ انطلاق مسلسل الإصلاحات سنة 1993 أن يجدد نفسه باستمرار ويواكب كل التحولات ويساهم في تمويل الدورة الاقتصادية الوطنية محصنة ذاته ومواجهها كل الصعوبات والأزمات المالية الدولية، انهارت بنوك غربية عديدة وتدخلت الحكومات لإنقاذ بنوك أخرى غير أن منظومتنا ظلت صامدة بفضل



أن الطلب والعرض في سوق البورصة سيظل ضعيفا أمام الأهداف والطموحات، فعدد المقاولات التي ولجت بورصة القيم لا يزال محدودا في غياب دينامية تحفيزية للعرض رغم تنوع الأدوات المالية؛

رابعا: أن معظم عمليات الادخار الفردي لازالت تفضل البنوك التقليدية عوض البورصة، بورصة القيم، مما يدفعنا إلى التساؤل حول كيفية معالجة هذه الإشكالية قصد الدفع بدمقرطة الولوج إلى البورصة لكافة الأسر والمقاولات خصوصا الصغرى والمتوسطة.

وإذا كانت البنوك التجارية والبنوك المتخصصة تستأثر بحصة الأسد في الادخار الفردي، فما هي المعايير التي تعتمد في تمويل الاقتصاد الحقيقي؟ فهل فعلا تواكب البنوك التجارية المشاريع الإنتاجية خصوصا تلك التي تحظى باهتمام السياسات العمومية للحكومة في قراءة بسيطة لتقرير بنك المغرب. إن تمويل القطاع العقاري مر من 30 مليار درهم سنة 2002 إلى 210 مليار درهم 2012 علما أن هذا التمويل يرهن الادخار الفردي لسنوات طويلة ويغذي المضاربة العقارية على حساب السيولة المالية وعلى حساب القطاعات المنتجة للنمو وفرص الشغل ولفرص الاستثمار وتنافسية القطاعات المصدرة، إن تمويل الواردات هو الآخر يساهم في استعمال السيولة التي تنقلص بفعل بقاء جزء منها خارج المغرب وكأننا بصدد تمويل اقتصاديات دول أخرى. بلغة أخرى نطلب من الحكومة مراجعة سياسة تمويل القطاعات ذات المخاطر المحدودة أو المنعدمة وتوجه هذا التمويل نحو القطاعات الداخلية المنتجة. باقي لي 2 ديال النقط السيد الرئيس إيلا سمحتي لي بسرعة وشكرا السيد الرئيس.

إن ضيق الوقت لم يسمح لي بالتطرق إلى كل الإشكالات، وهنا سنتقدم بالمقترحات التي تم قطاع التأمين والسلفات الصغرى والقطب المالي للدار البيضاء وعلاقته ببورصة

وأخيرا: تحرير الأنشطة المصرفية، تحرير الأسعار وإلغاء إجبارية توظيف الادخار إلى غير ذلك.

وإذا كانت هذه الإصلاحات قد لعبت دورا رئيسيا في إعادة هيكلة البنية العامة للنظام المالي بالمغرب وساهمت في تحصيله أمام الهزات والأزمات التي عرفتها أنظمة جد متطورة، فإنها تظل ناقصة أمام التطور المتسارع للأنظمة المالية وحاجيات السوق الاقتصادية الوطنية وعدم قيام الفاعلين في النظام بالدور المنوط بهم خاصة الأبنك، وهنا السيد رئيس الحكومة المحترم، ينبه التجمع الوطني للأحرار إلى عدم الوقوف عند المكتسبات والتغني بها، فالمكتسبات التي ذكرت تشكل فعلا الأرضية الصلبة الضرورية لاستكمال عملية البناء لكنها غير كافية ومن هذا المنطلق نريد أن نشير انتباه الحكومة إلى النقاط التالية وأتفق معكم السيد رئيس الحكومة، أن إنتاج النصوص التشريعية المؤطرة للتطور السريع للهندسة المالية والمتطلبات الملحة لاقتصاد حقيقي تحتاج السرعة والتحيين المستمر من طرف الحكومة والبرلمان كذلك، لأن النصوص كتبقى عندنا هنا في اللجان وهادي مسؤوليتنا كنواب، إصدار النصوص التطبيقية الخاصة بالهيئة المغربية لسوق الرساميل التي تعرف تأخرا غير مفهوم بعد المصادقة على القانون المتعلق بها وكذا النصوص المرتبطة بإدارة البورصة حيث أصبح مجلس القيم المنقولة عائقا أمام تطور سوق القيم والمتدخلين فيها، بل عائقا أمام نظام الحكامة لهذه البورصة ومحل نزاع بن الشركاء المؤسستين، كما أن الأرباح التي تراكمت منذ إحداث مجلس القيم المنقولة أصبحت هي الأخرى محط نزاع وفايتة 200 ولا 300 مليون درهم خاصكم تلقاوا ليها حل بسرعة ودخل الخزينة العامة ديال الدولة لأن المكونات ديال يعني مجلس الإدارة ديال القيم المنقولة تحقق أرباح وهذا هو اقتصاد الربح وخاصها دخل في صندوق التكافل أو صندوق الضمان.



الأبنك اليوم لا تقوم بواجبها فيما يتعلق بتوفير السيولة اللازمة لتمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تخلق الحركية، التي تخلق التشغيل، التي تنعش الاقتصاد، التي تساهم في التنمية الوطنية. السوق المالية وسوق البورصة تحدث عنها من سبقوني هناك انعدام الشفافية وهناك ديناميكية محدودة فيما يتعلق بهذه السوق، سأعطيكم مثلا بعض النموذج فيما يتعلق بالإصلاح، اليوم السيد رئيس الحكومة، الصفقات العمومية في الجماعات المحلية تكاد تكون متوقفة لأننا بصدد إصلاح وهذا الإصلاح سيوقف الآن الذين يمارسون الآن في الجماعات المحلية يعرفون بأن الصفقات أغلبها يتوقف لأنها غير مؤهلة لمتابعة الإصلاح الذي نريد أن نقوم به اليوم في المجال المالي، الإصلاح شيء جميل ولكنه يوقف العمليات الاقتصادية على مستوى الجماعات المحلية، المنتوجات البديلة نحن ننتظر نتائجها، فقط أريد أن أقول للسيد رئيس الحكومة، في القانون المالي الحكومة دافعت بشراسة عن التعديل المتعلق باسترجاع الأموال من الخارج ودافعت عنه وجئتم هنا السيد رئيس الحكومة، وقلتم لنا بأنكم تعرفون الذين يهربون الأموال والأموال موجودة في الخارج وقلتم لنا بأن هناك أموال مهربة، نحن ننتظر منكم اليوم تقولوا لنا أشنو عملتوا لمتابعة المهربين خارج هاد الإطار؟ أشنو هي الإجراءات الحكومية؟ المجتمع المدني كذلك يطالب اليوم بعدم التستر على من هربوا أموال المواطنين. شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، نواصل المناقشة العامة في إطار الكلمة للأغلبية، الفريق الحركي النائب المحترم السيد عثمان عرفات.

النائب السيد عرفات عثمان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

القيم وصناديق التقاعد في جانبها المالي المتعلق بالادخار المؤسساتي وتوظيف الادخار المؤسساتي.

وأخيرا لا بد من التفكير بأن التمويل التشاركي ليس أمرا جديدا، لقد بدأ النقاش حول هذا الموضوع منذ عشرات السنين ولم يكن نقاشا إيديولوجيا بقدر ما كان نقاشا يهم تنافسية الفاعلين التقليديين أمام الفاعلين... شكرا.

السيد الرئيس:

انتهى الوقت أعتذر، الكلمة الآن للمعارضة الفريق الاشتراكي السيد النائب المحترم أحمد الزايدي فليفضل مشكورا.

النائب السيد أحمد الزايدي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

لن أناقش في تدخل الإتحاد الاشتراكي اقتصاديا هذا المجال سأناقشه اجتماعيا. أولا كنهني الأغلبية لأنها اختارت واحد الموضوع "إصلاح وتأهيل النظام المالي" كنهنيها لأنها اختارت واحد الموضوع بذلك لأن فيه تراكمات وفيه إصلاحات كبيرة وبالتالي من السهل أننا نتحدث عنه اليوم والمقارنة اللي جات من 2012 و2013 كنا نتمنى أن تكون المقارنة كذلك مع السنوات اللي قبلها. الحكومة نجحت، الحكومة فشلت ماشي هذا هو موضوعنا اليوم، واش الشارع اليوم، واش المواطن اليوم، واش المقاوله اليوم، واش الاقتصاد المغربي اليوم يلتمس هذا النجاح؟ حتى لا أقول شيئا آخر. القطاع المالي السيد رئيس الحكومة المحترم، قلتم قطاعنا المالي لم يعاني مما عانته بعض الدول لكن هناك قطاعات هي التي اليوم محل المعاناة، المقاولات الصغرى والمتوسطة؛ السيولة؛ التمويل البنكي هنا مربوط الفرس.



السيد وزير الدولة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أتشرف بتناول الكلمة باسم الفريق الحركي لإبداء وجهة نظرنا حول موضوع إصلاح وتأهيل القطاع المالي بالمغرب، مبتدئا بالإشادة الأخيرة للمديرة العامة لصندوق النقد الدولي Cristine LAGARDE بالإصلاحات المالية والاقتصادية الجارية بالمغرب والتي وصفتها بأنها نموذجا يحتذى بالنسبة للمنطقة، وأبرزت على هامش الدورة 44 لمنتدى "دافوس" الذي انعقد خلال الأسبوع المنصرم أن جهود الإصلاح المبذولة من قبل المملكة تحظى بالتقدير مؤكدة على القدرة الاستباقية التي أبان عنها المغرب في ظرفية صعبة دون انتظار توصيات من المؤسسات الدولية. إن هذه الشهادة تتقاطع مع ما أكده والي بنك المغرب مؤخرا كون المغرب قد أوفى بكل التزاماته بخصوص التوازنات المالية إضافة إلى كون وكالات التقييم العالمية لم تغير تقييمها للمغرب، مضيفا أن وكالات التقييم الدولية بررت الحفاظ على مستوى تقييمها للمغرب بالإصلاحات التي أطلقها خصوصا في الجانب المالي.

إن الاستراتيجية التي وضعتها الحكومة على مستوى الإصلاح المالي والتي تتمحور حول التحكم في النفقات العمومية وتحسين التدبير العمومي وتحديث المراقبة من خلال تنفيذ التدبير المبني على النتائج وتعميم إطار النفقات على جميع الوزارات، يشكلان آليتين للبرمجة والتحكيم بين القطاعات لضمان استمرار التوازن الماكرو اقتصادي حيث أفرزت هذه الإصلاحات مقارنة جديدة تهدف إلى توجيه تدبير الميزانية نحو ثقافة النتائج والأداء القائمين على الفعالية وجودة النفقات العمومية. إن تنفيذ قوانين المالية تميز منذ عدة سنوات باستقرار الإطار الماكرو اقتصادي

والتحكم في عجز الميزانية إلى مستوى إيجابي رغم الإكراهات الداخلية والخارجية.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

لقد سعى المغرب إلى إصلاح الترسانة القانونية المنظمة للمالية العمومية عبر إصلاح القانون التنظيمي للمالية في سنة 1998، إلا أن المستجدات القانونية متمثلة في اعتماد الدستور الجديد عجلت بضرورة إيجاد قانون تنظيمي جديد يتلاءم مع ما جاء به من مقتضيات، وبالنظر إلى كونه ينظم الإطار العام لصرف المال العمومي انطلاقا من التخطيط والبرمجة مروراً بالتنفيذ ووصولاً إلى المراقبة البعدية والحاسبية، فإن تلافي نواقص القانون التنظيمي للمالية المعمول به إلى حدود اليوم تقتضي إخراج قانون جديد يمكن من تحقيق أهداف النجاعة والشفافية والمشاركة في تدبير ومراقبة المالية العمومية، وهي معايير تشكل ما يطلق عليه اصطلاحاً بالحكامة الجيدة. وإذا كان العديد من المهتمين بالمالية العمومية يرون أن إصلاح القانون التنظيمي للمالية يتعين أن يتوجه إلى تحقيق أهداف مرتبطة بتكريس قيم الشفافية والمراقبة والولوج إلى المعلومة من طرف المؤسسة التشريعية وأخرى تتعلق بترشيد النفقات العمومية عبر تحسين أداء الأجهزة الإدارية وتنظيم توزيع الاعتمادات وتصريفها قطاعياً فإن الحكومة التقطت الإشارات لتزليل برنامجها لإضفاء الحكامة والشفافية على التدبير المالي من خلال مصادقة المجلس الحكومي وبعده المجلس الوزاري على مشروع القانون التنظيمي المتعلق بقانون المالية.

إن التوجه يبدو واضحاً من خلال مشروع القانون التنظيمي للمالية الذي تمت دراسته منذ فترة داخل لجنة تقنية مكونة من أطر الوزارة المنتدبة المكلفة بالميزانية وأعضاء لجنتي المالية في مجلسي النواب والمستشارين، حيث سيطر هاجس الشفافية على المشروع بتأكيد على ضرورة تعزيز مبادئ المالية العمومية في



للإصلاح الضريبي بهدف جعل المنظومة الضريبية المغربية أكثر إنصافاً.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

إن الحديث عن إصلاح وتأهيل القطاع المالي بالمغرب لن يستقيم دون ذكر الدور المحوري الذي يضطلع به مشروع المركز المالي للدار البيضاء، والذي يهدف إلى جعل العاصمة الاقتصادية والمالية المغربية مركز خيرة لتسهيل الاستثمار بالمنطقة الممتدة من شمال إفريقيا وحتى دول الخليج إلى إفريقيا الوسطى مروراً بإفريقيا الغربية، إذ يأتي المركز المالي للدار البيضاء كقطب إقليمي من شأنه أن يوفر ما بين 7 و 12 مليار درهم وأن يسهم في الرفع من الناتج الداخلي الوطني الخام ب 2% ليكون آلية للاندماج المالي وتوسيع الشبكة البنكية والإشعاع الاقتصادي بالمملكة وقاعدة لاستقبال الاستثمارات الوطنية والأجنبية واستقطاب عدد من مراكز الخبرات والمهارات الدولية وشكراً.

السيد الرئيس:

شكراً السيد النائب المحترم. نواصل المناقشة العامة الكلمة الآن للمعارضة فريق الاتحاد الدستوري، السيد النائب المحترم محمد الزردالي فليتفضل مشكوراً.

النائب السيد محمد الزردالي:

شكراً السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

مما لا شك فيه أن إصلاح القطاع المالي في بلادنا يعتبر أولوية السيد رئيس الحكومة، أولوية لأن الأزمة المالية متواصلة فمعظم المتعاملين مع سوق الأسهم المغربية ينظرون إليه برؤية وستزداد خسائر هذه السوق مع تراجع مستويات السيولة،

القانون المالي وتقوية شفافيتها أبرزها: تأطير الاعتمادات المالية التي ستمنح للقطاعات الحكومية بناء على برامج عمل محددة ومدققة والحد من الاستثناءات وتحديد طبيعة النفقات المتعلقة بتكاليف المشاركة وإعطاء قانون التصفية بعده المالي. وبمقتضى هذا المشروع سيصبح قانون التصفية والتصويت عليه وفق نفس الكيفية التي يقدم ويصوت بها على قانون المالية للسنة، مما يشير إلى أن القانون يريد أن يجعل من مناقشة قانون التصفية فرصة لمحاسبة الدولة ومؤسساتها عن كل النفقات والمصاريف الفعلية.

إن مشروع القانون التنظيمي الذي أعدته الحكومة بالتشاور مع مجلسي البرلمان ولمدة ستة أشهر، يعتبر وثيقة جد مهمة تحدد المحاور الأساسية للإصلاح، كما أن التشاور القبلي مع البرلمان يعتبر أحد الأهداف الأساسية في النظام المرتقب وذلك عبر تزويد البرلمان بالمعطيات المتعلقة بتنفيذ قانون المالية عند نهاية الفصلين الأول والثاني من السنة الجارية ثم إطلاع لجنة المالية قبل شهر يونيو بخصوص عملية التحضير لمشروع القانون المالي للسنة الموالية، كما يفترض أن يتم تمكين مجلس النواب من الاطلاع على النتائج الفصلية لتنفيذ المخططات القطاعية والمشاريع المرتبطة بالبرامج المتعددة السنوات.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

إننا كفريق حركي نثمن التوصيات التي أفرزتها أشغال المناظرة الوطنية حول الإصلاح الضريبي المنظمة بالصخيرات خلال شهر أبريل الماضي، آمليين في أن تؤسس التوصيات المنبثقة عن هذه المناظرة لانطلاقة فعلية لإصلاح شامل وعميق للنظام الضريبي ببلادنا وللمصارحة اللازمة بين المواطن والإدارة الضريبية بما يخدم العدالة الاجتماعية والمحالية ويقوي تنافسية الاقتصاد الوطني. إن معظم الإسهامات والاقتراحات جاءت مساندة للأولويات التي سطرها البرنامج الحكومي الذي أعطى الأولوية



ونظام ضريبي يتيح الحد من مجال النشاط الغير مهيكّل. عدا هذا فلا إصلاح ولا تأهيل فقط نوايا طيبة نشاطكم إياها والنوايا وحدها لا تكفي ما لم ترتبط بالعمل، أما الانتظارية المميّنة التي نحياها فلن تزيد إلا في تفاقم دينامية المصاعب التي يعيشها قطاعنا المالي ومعه اقتصادنا الوطني وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب المحترم. الكلمة الآن للأغلبية فريق التقدم الديمقراطي السيد النائب المحترم بوعزة الركبي.

النائب السيد بوعزة الركبي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

سعيد أن أتدخل باسم فريق التقدم الديمقراطي في هذه الجلسة، التي نخصصها لمناقشة موضوع إصلاح وتأهيل القطاع المالي بالمغرب، وهي مناسبة نحدد لكم من خلالها السيد رئيس الحكومة، تنويه فريق التقدم الديمقراطي بالمجهودات التي تقومون بها من أجل الإصلاح وهذا ما تأكد فعلا من خلال مجموعة من المبادرات التي تتخذها الحكومة في أكثر من قطاع. وفي المقابل يجب إيلاء الاهتمام للملاحظات التي تقدمها مختلف الفعاليات على مختلف مستوياتها في بلادنا وبالتالي هي مناسبة ندعوكم من خلالها إلى تقديم الحصيلة المرحلية للحكومة قصد إبراز الإصلاحات المنجزة وتلك التي ستنكبون عليها في إطار تفعيل البرنامج الحكومي.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

احتياط الأبنك بدأ يضيق إننا أمام دورة مالية مأزومة علما أن تدخلات الحكومة غير مخططة ولا تتوفر على بنيات لسوق مالي يستوعب الأزمة. ولذلك السيد رئيس الحكومة نجد أنفسنا أمام نمو ضعيف في معدل الادخار وأن تغطية العجز في التمويل يتم عبر الاستثمارات المباشرة وعبر اللجوء إلى الاقتراض وخاصة الخارجي مما رفع من مديونيتنا إلى أكثر من 62% من الناتج الوطني الخام، انخفاض موجودات الخارجية سيؤدي إلى تفاقم الضغوطات على السيولة وبالتالي إلى المزيد من تشديد الصعوبات على الشروط التمويلية. وقبل ذلك السيد الرئيس، إن إصلاح المالية العمومية يقتضي في نظرنا محاربة عملية تهريب الأموال لما لها من تداعيات على اقتصادنا الوطني، وسبق لكم وأن أقرتم بهذا التهريب بل وأنكم على اطلاع بلوائح المهربين لهذه الأموال، فماذا فعلتم لوقف نزيف تهريب الأموال؟ وهل ستضربون بيد من حديد على هؤلاء المهربين؟ أم ما قيل هنا كان مجرد جمعجة ولا طحين.

ولإصلاح وتأهيل ماليتنا العمومية، سبق وأن قلنا لكم السيد رئيس الحكومة في فريقنا الاتحاد الدستوري أنه لا مناص من اعتماد جيل جديد من الإصلاحات الهيكلية بهدف مواصلة إصلاح القانون البنكي وآليات الإشراف على القطاع المالي، تحسين الادخار، دعم تنافسية النسيج المقاوطني، الإصلاح الشمولي لمنظمة دعم الأسعار، إصلاح أنظمة التقاعد، اعتماد سياسة جبائية محفزة للرأسمال الوطني، الاستثمار في القطاعات المنتجة للسلع والقابلة للتداول ودعم الصادرات وتنويع الأسواق.

ولتأهيل منظومتنا المالية لابد من إصلاح حقيقي لنظامنا الضريبي، إصلاح يتوخى ربطه بقوة مع باقي محاور السياسات العمومية ويهدف كذلك إلى توزيع العبء الضريبي وحماية القدرة الشرائية للشرائح الوسطى من المجتمع، نظام ضريبي كذلك يسمح بمحاربة أشكال المضاربة ويحفز القطاع الإنتاجي والاستثماري



عن هذه الهيئة ممثلي المدعين وخاصة المدع الرئيسي الذي هو الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، أما صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فهو كباقي الصناديق والمؤسسات المالية خارج مراقبة البرلمان.

وعلى مستوى المقاولاتي، نلاحظ أن المقاولات في منتهى الصغر والمقاولات الصغيرة لا تحظى بمواكبة القطاع البنكي كما أن البعد التنموي الجهوي لا يحظى بالأهمية اللازمة وهو ما يعني أن القطاع المالي والبنكي تحلى عن دوره الريادي في دينامية الاستثمار وبالتالي فإن الضرورة تقتضي تعبئة وتوجيه وتنظيم وتأهيل هذا القطاع ليأخذ على عاتقه تمويل الاستثمارات المنتجة التي لا تدخل في اهتمامات البنوك التجارية الكونية وإحداث أبناءك جهوية تهتم بتأهيل الجهات في أفق الجهة المتقدمة. ونعتقد أن المؤسسات المالية متخصصة في التنمية الجهوية من هذا القبيل ستكون جزءا من القطب العمومي كما يمكنها أن تدخل في إطار ما يعرف بالاقتصاد المختلط لتشكيل شراكة ما بين العام والخاص الموجه لتعبئة توفير المؤسسات من خلال إصلاح منظومة التقاعد من منظورهم الشمولي عبر ربط هذا الإصلاح بإصلاح المقاصة والنظام الجبائي والتركيز بالأساس على توزيع التغطية الاجتماعية التي لا تتجاوز نسبتها الحالية 30% والعمل على إنعاش التشغيل وانخراط تام لباقي البنوك والمؤسسات الوطنية في الطفرة الاقتصادية بالبلاد.

السيد الرئيس،

وفيما يتعلق بالتغطية المالية المؤداة مسبقا من طرف الأبنك لإنعاش عملية التصدير والاستيراد، ندعو إلى مزيد من الجهد حتى لا تتغير عميلة الاستيراد وهو ما سيؤثر سلبا على النسيج المقاولاتي العامل في هذا القطاع.

ونعتقد في فريق التقدم الديمقراطي أن القانون التنظيمي الجديد للمالية الذي سيحال علينا قريبا سيضمن مفاتيح أخرى

بخصوص الذي ناقشه اليوم، لا بد من التأكيد على أنه من الموضوع المرتقب أن يعرف القانون المنظم للقطاع البنكي والمالي بعض التعديلات نخص بالأساس الترخيص للبنوك التشاركية لمزاولة نشاطها بالمغرب في انتظار ما ستأتي به من مراجعة هذا القانون لا بد من الإشارة إلى أن الإصلاحات التي عرفها هذا القطاع خلال التسعينات من القرن الماضي قد أدت بالأساس إلى إقرار ما يعرف بالبنك الكوني ووضع حد للتجربة المبنية على فصل البنك التجاري على البنك التنموي وتحويل البنوك التنموية العمومية التي أنيطت بكل واحد منها مهمة تمويل القطاعات محددة إلى بنوك كونية مثلها مثل البنوك التجارية باستثناء البنك الوطني للتنمية الاقتصادية الذي تمت تصفيته وإصلاح بورصة القيم بالدار البيضاء واستقلالية بنك المغرب.

إن السؤال الذي يطرح بإلحاح بعد أكثر من عشر سنوات من هذه الإصلاحات هو هل الإصلاح حقق ما كان يرجى منه؟ بغض النظر عما حققه هذا الإصلاح من تحديث القطاع والجوانب التقنية والحكامة التي ساهم في تحسينها بارتباطها بالمعايير الدولية، فإن الجانب التمويلي يلقي بظلاله على هذه الإصلاحات التي لم تكن كافية للدفع بالقطاع البنكي والمالي إلى الانخراط في دعم الاستثمار، وفي مصاحبة القطاعات المنتجة وتلك التي تتوفر على قدرة استيعابية وإعادة امتصاص البطالة، وهذا ما اتضح من خلال طغيان البعد المضارباتي على بورصة القيم بالدار البيضاء على حساب تعبئة توفير لتمويل الاقتصاد وخضوع تدخلات الأبنك للمنطق التجاري المحض ومحاكاة الأبنك العمومية للأبنك الخصوصية في هذا المنطق.

وفي المقابل يلاحظ أن بعض المؤسسات المالية العمومية تعاني من محدودية تدخلاتها بينما لا تعرف هيئة الحكامة لصندوق الإيداع والتدبير خاصة منها لجنة المراقبة أي إصلاح يذكر حيث تقتصر التمثيلية على مؤسسات الدولة بينما يغيب



تعطيل حتى للظهير بمثابة قانون المحدث لمجلس القيم المنقولة، هذا من جهة.

من جهة أخرى بخصوص الأبنك التشاركية، شنو الفرق بينها وبين الأبنك التقليدية؟ راه حتى هادي فيها ربح، فيها القروض مقابل الربح، بل أكثر من ذلك أنها تزيد الوضع تأزما لأن المدوعين في الخدمات الاستثمارية غيتمحملوا هما الخسائر ديال الأموال دبالهم وليس بالأبنك، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب. آخر متدخل المجموعة النيابية المستقبل، النائب المحترم السيد محسن الشعبي.

النائب السيد محسن الشعبي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

أخواتي إخواني النواب،

لا شك أن إصلاح وتأهيل القطاع المالي بالمغرب أصبح ضروريا نظرا للظروف الوطنية والدولية الراهنة. لذلك فإننا ندعو حكومة السيد عبد الإله ابن كيران للإسراع بتنزيل الإصلاحات التي تراها مناسبة خصوصا فيما يتعلق بإعادة تأهيل البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وكذا تشجيع المقاولات الصغيرة والمتوسطة. كما أنه يجب ترسيخ مبدأ الشفافية في المعاملات المالية والحسابات وتحسين التسيير، فإن الهدف من إصلاح القطاع المالي ببلادنا هو تحقيق الأمن، تحسين الخدمات وتطوير الإنتاج المناسب. وفقنا الله جميعا والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب المحترم. أهنئنا المناقشة العامة، الكلمة لكم السيد رئيس الحكومة للإجابة على هذه التعقيبات.

للتنمية المالية في بلادنا ونحن واثقون صدق نواياكم السيد الرئيس في الإصلاح وبالتالي ندعوكم إلى مزيد من الجهود لأن تطلعات شعبنا كبيرة ولا سبيل أمامكم إلا مزيدا من العمل والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب المحترم. الكلمة الآن للمجموعات النيابية، مجموعة الحزب العمالي السيد النائب المحترم سعيد باعزيز فليفضل مشكورا.

النائب السيد سعيد باعزيز:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة، ما دام أنكم تحدثتم عن الإصلاح والتأهيل المالي سأعطي فكرة واحدة اللي غاتبين بأن هناك تعطيل وليس بإصلاح وأقول ما هي، لأن جاء في حديثكم أنكم تكلمتوا على الهيئة المغربية لسوق الرساميل المحدثه بموجب قانون 43.12، فهاد الهيئة السيد رئيس الحكومة، تم نشر القانون المحدث لها بالجريدة الرسمية في يوليوز 2013 يعني هادي 6 شهور منين تنشر، إلا أنها لازلت معطلة بالرغم من أنها جات باش تطور وتوسع الظهير بمثابة القانون المنظم لمجلس القيم المنقولة، فهاد القانون 43.12 عطل مجلس القيم المنقولة في ماذا؟

أولا بأن هاد الهيئة ما يمكنش يتم تفعيل ديال هاد القانون إلا بإصدار مراسيم تطبيقية؟

وثانيا بكون الفصل الأخير من هذا القانون كيقول بأنه أي شيء مخالف في مجلس القيام غادي يوقف العمل به وبالتالي غادي نوقفو العمل بمجموعة نصوص ظهير بمثابة قانون اللي كايبة في مجلس القيم المنقولة، هذا تعطيل السيد رئيس الحكومة، وليس بإصلاح ونتمنى أن يتم تداركها في أقرب وقت لأن فيه



في منطقة الشرق الأوسط من طرف مجلة "ذي بانكر" في بداية 2013، وأحسن وزير مالية في إفريقيا في ماي 2013 على هامش اجتماع البنك الإفريقي للتنمية، وعينوا جلالة الملك بعد ذلك مسؤولا عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، واش المسار ديال هاد السيد هو اللي كنستحقوا هاد التقدير السليبي، جاء وزير آخر ورغم أنه حديث عهد، بلا ما نتكلموا على واحد المرحلة دوزها السي أحنوش جد موفقة، في l'intérim جاء وزير آخر في العهد ديالو غانعطي مؤشر واحد، اليوم الحساب ديال الخزينة يتوفر على رصيد يصل إلى 18 مليار درهم اليوم ويوظف -الحساب ديال الخزينة- يوظف في السوق المالي 15 مليار درهم، هو كيوظفها باش كتسهال السيولة بالنسبة للمؤسسات الأخرى ما بقاش كيزاحمهم في الاقتراض هو ولي كيوظف، وبذلك فإن ظاهرة مزاحمة الخزينة في التمويل للقطاع الخاص تقلصت منذ شهر وهذا دليل على أن المساهمة ديال عمالنا في الخارج تحسنت لأن الناس كيتكلموا على الثقة، حرام المغرب فهاد الوقت، الحمد لله اللي كلشي كيتحسن تدريجيا، أنا كنعترف واللي الفضل ديال الله سبحانه وتعالى علينا من السماء ومن الأرض ومن كل جهة نشككوا في الثقة ديال بلادنا حرام. الآن عمالنا في الخارج الدفوعات ديالهم لبلادهم تحسنت، السياحة اللي كان كلشي كيقول مع هاد الحكومة غتراجع تحسنت، الدول اللي كانت تساعد المغرب، الإخوان ديالنا في الخليج كيوفيووا، التصدير، الاستثمار وصل هاد العام للخارج 40 مليار درهم فيها 28 مليار effectif هذا c'est un record.

فإذن، أنا ماشي تنقولكم كلشي مزيان ووصلنا للقمة ولايني واش في سنتين وتنشكر السي الزايدي اللي قال بأنه هذا مجال فيه تراكم، ماشي غير هاد المجال اللي فيه تراكم كلشي المجالات فيها تراكم، الأمور الإيجابية فيها تراكم والأمور السلبية فيها تراكم وها احنا كنعاولوا نعالجو وفي سنتين، في سنتين

السيد عبد الإله ابن كيران، رئيس الحكومة:
بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن ولاه.
السيد الرئيس،
السادة الوزراء المحترمين،
الإخوان النواب والأخوات النائبات المحترمات،

اسمحوا لي في البداية أن أقول أنه ربما كان الجواب الذي تلوته عليكم متمنع بعض الشيء، وقد تقاسمت هذه الملاحظة مع السيد وزير الميزانية في هذا الصباح، ولأن كل جواب كياخذ منا عدة جلسات، عدة جلسات ديال التشاور والعمل فقال بأن هنالك جهات كذلك يجب أن يصل إليها جواب على تساؤلاتها حتى تفهم وتعرف ما يهملها، ولكن ماشي كلشي اللي كان ما كانش، وفي جميع الأحوال احنا ملي كنجيو للبرلمان راه كذلك هادي مدرسة، راه احنا جميع كتعلموا ماشي يقول لكم شي واحد بلي رئيس الحكومة كي يعرف كلشي، ولا شي رئيس ديال الحكومة غادي يجي كي يعرف كلشي، راه احنا جميع كتكون هادي فرصة باش نعمقو النظر في الملفات ديالنا. ولهذا إيلا كانوا الإخوان كيغيروا يعايروا هاد الحكومة ولا ينقصوا من القيمة ديالها خصهم يردوا شوية البال، أودي السي مزيان الله يهديك راه كان شي وقت الكلام صعب على الناس اللي كيتكلموا، دابا ولي كلشي كيتكلم، شوية ديال الاحترام، شوية غير شوية.

على كل حال هاد النهار غنعاول ما نستاجبشاي للاستفزازات...واحا يكون متفق عليها بالليل، دبرت بالليل، سأحاول راه ما عنديش ضمانات on verra on verra، على كل حال أنا عرفت منين كنت صغير بلي 47 هي اللي كتغلب 18 ما يمكنش هاد القضية. أنا باغي نقول للإخوان هاد الرصيد السليبي اللي كتكلموا عليه في عهد من حصل؟ أولا في الحكومة الأولى كان عندنا وزير ديال المالية خذا أحسن وزير مالية



هاد القضية ماشي عيب، هادي بالوقت اللي بدأت المواد المحروقات كترتفع في شكل جنوني تخوفنا على الإقتصاد الوطني ومشينا عندهم لصندوق النقد الدولي وخذينا إمكانيات نفتارضوا منهم 6,2 مليار ديال الدولار بمعنى حوالي 60 مليار درهم في حالة ما إذا لا قدر الله خلال سنتين وعطاوها لينا بشروط صعبة من الصعوبات مكانوش هما متسرعين باش يعطيوها لينا وكل عام كايخضعونا لأن احنا عضو معاهم أولا، ثانيا لأننا واخذين هاد الخط الائتماني كل عام كايخضعونا للمناقشة واش نستحقو ولا ما نستحقوش، بقات هداك العام وغاتبقى هاد العام إن شاء الله الرحمن الرحيم ويمكن غادية تعمم علاش؟ لأنه المغرب وفي وما خذينا هاديك 6,2 مليار ديال الدرهم ما خذيناهاش، بقات تماك، في صندوق النقد الدولي وإن شاء الله الرحمن الرحيم ما ناخذوهاش وإن شاء الله الرحم ان الرحيم إيلا جاء الوقت غنعادوا نطلبوها احتياطا لظروف لا نعرف بماذا قد تأتي وقد لا تأتي.

أما فيما يخص البورصة، يسمحوا ليا الإخوان هذا واحد المجال اللي كلشي كييعرف واش احنا اللي عملنا المشكل في البورصة في سنتين؟ وهي هذه البورصة وراها عشرات السنين وممرت مرحلة كانت فيها الحكامة تتعيش مشاكل صحيح، ولكن هل لما جئنا؟ طبعاً إيلا جيتي دابا وعطيتيني الترتيب ديالنا ولا عطيتيني الأرقام تقدر تكون سلبية، بالحق شوف منين جيت كيقولوا الفرنسيين je reviens de loin .

وبخصوص تخفيض تصنيف المغرب من رتبة الاقتصاديات الناشئة إلى مرتبة اقتصاديات الأسواق الحدودية من طرف وكالة "MCI"، تجدر الإشارة إلى أن وزن المغرب ضمن مؤشر الأسواق الناشئة كان منخفضاً 0,1% ولم يكن يغطي سوى ثلاث شركات وبالتالي فحجم الاستثمار المترتب على هذا الإدراج كان ضعيفاً. ويمكن اعتبار إعادة تصنيف المغرب ضمن

سأجعل الأمور الإيجابية يعني هي الأساس والأمور السلبية تزول مطلقاً؟ هذا غير معقول وغير ممكن.

طيب، كانت واحد العدد ديال الأمور خاصها تقال وتوضح للناس، فيما يخص تبيض الأموال المغرب كان في الترتيب المنظمة ديال "GAFI" ملي جينا في اللائحة الرمادية وعلى أعلى المستويات وقع به الحكومة لواجبها وبدلنا مجهود وكنا غادي نطيحوا للمنطقة السوداء، الآن خرجنا من المنطقة الرمادية نهائياً.

على مستوى العجز، لأن هاد الشي كلشي مرتبط وخا الأخ قال لك الكلمة ديالي ماكانتش في المالية العمومية les finances publiques لا، كانت القطاع المالي ولكن العجز مرتبط السيد الوزير المالية كياكد أنه انتقلنا من 7,6% إيلا احتسبنا الخوصصة، ويلا ما احتسبناش الخوصصة ل 1,7% إلى 5,4% في العجز، واحنايا أراوا واحد القضية أنا ماكنتقلش من الأرقام واللي بغى يقول شي حاجة يقوله، الناس أحرار بالعكس إيلا جاء شي واحد قال لي عندك شي رقم سيء راه أنا كنشعر باللي - في حالة ما إذا كانت النية حسنة - راه في صالحنا باش انتبهوا ماشي نبقاوا يعني في واحد الحالة ديال الغفلة حتى نتفاجأوا في الأمور السلبية، ولكن الحقيقة سوف تظهر مايمكنش les chiffres كيف تيقولوا الفرنسيين sont têtus الأرقام عنيدة والحقيقة سوف تظهر هل نحن سوف نكون في عجز هو 5,4% أو أكثر، والمديونية وأنا جاي لهنايا السيد وزير المالية قال ليا إن شاء الله بسم الله الرحمن الرحيم السي عبد الإله هاد العام سننقص المديونية، هذا هو ولهذا أنا كنتساءل ملي كتكلموا على الثقة، ملي كنخرجوا اليوم للعالم باش نفتارضو كما سمحتم به في البرلمان، في قانون المالية، واش كتعرفوا العرض اللي كاين بالنسبة للمغرب؟ السهولة باش نفتارض؟ كريستين لاكارد كتقول بأنه المغرب أنقذ الخط ديال الائتماني لأن احنا الدولة الوحيدة اللي خذيناها، بالمناسبة إيلا كان شي واحد ماكيفهمش



الزيادات اللي زدنا، ما نتكلمش ولكن نبغي نقول للسي الزايدي أقسم لك بالله أ السي الزايدي وكلامي صادق ما فيه مزايمة إيلا واحد النهار وزير محترم من جهتكم وهديك الساعات نائب برلماني جالس لورك يتكلم على المجال ديالي اللي هو التعليم، وتنقول هاد الشي اللي تيقول هاد السيد الوزير يعني فيناهو في الواقع؟ هو ماكانش وزير ديال التعليم، وهذا راه واحد المشكل عميق حقيقي *il ronge le cœur* لأنه أنا واحد من الناس اللي مكنأمنش بالتقدم إيلا ما وصلش للمواطن العادي وداك الشي حتى إيلا ما كانش هو ضرورة غادي يقول وغادي يبان، ملي غادي نشوفو المظاهر ديال البؤس تقلصات، وفعلا هاد القضية ديال المظاهر ديال البؤس ما تقلص إلا النهار اللي يوليوا الأبنك ديالنا، واسمحوا لي نقول لكم واحد الكلمة بهاذ المناسبة نوجه لهم تحية وأقسم بالله كنت غادي نوجهها في الكلمة ديالي الأصلية، علاش؟ أولا بنك المغرب *qui régule* اللي كيضبط -شتي المعارضة تقدم خدمات إيجابية للحكومة- يضبط السوق المالي والأبنك المغربية، اسمحوا لي أنا مشيت لإسبانيا ومشيت لدول أخرى وسولت على الأزمة أشنو هو السبب ديالها، الأبنك المغربية يمكن أن يؤاخذ عليها بعض التحفظ والاحتياط *le raisonnement par défaut*، ولكن هاد الشي هذا ملي جات الأزمة تجبر لصالح البلد، يقدر كيعانيوا الناس ولكن تكون فواحد الباخرة تيعانيوا فيها واحد الشريحة أحسن ما تكون في باخرة كتغرق كلها. فلا بد واليوم لابد نقولو لهم كذلك الله يجازيكم بخير وأنا الرئيس ديال المجلس الإداري ديال القرض الفلاحي، جاوا عندي الإخوان ديال القرض الفلاحي قلت لهم هاد الشي اللي تتقولوا ليا دابا مزيان، الفلاح العادي داك المواطن العادي اللي ما عندوش الأرض محفظة، ما عندوش كيفاش يدير يعطيكم شحال كديروا لو؟ قالوا ليا خصصنا لو مليار ديال الدرهم، مزيان شحال عطيتيوه منها؟ قالوا ليا 200 مليون

مؤشر الأسواق الحدودية على المدى القريب شيئا إيجابيا لكونه وضع بورصة الدار البيضاء في الإطار الملائم والأكثر تمثيلية وأعطاه وضوحا أكبر في الرؤية بالنسبة للمستثمرين، وهكذا فإن وزن بورصة الدار البيضاء ضمن المؤشر الجديد سيبلغ ما بين 7 إلى 10%، الشيء الذي يرتقب أن يترتب عنه جلب 200 مليون دولار من الاستثمارات الجديدة إذ يقدر حجم المبالغ المالية التي توظفها الشركات الاستثمارية في البورصات المدرجة ضمن مؤشر الأسواق الحدودية بنحو 3 د المليار ديال الدولار، كما ستشمل أكثر من عشر شركات من بينها شركة اتصالات المغرب التي أصبحت تمثل أكبر رأسمالا في السوق الحدودية. ولهذا إيلا كانوا الإخوان يعني كيغيوا زعما الإنصاف، راه كايين تحسن بالنسبة لبورصة المغرب.

السيد الرئيس،

السادة النواب المحترمين،

السيدات النائبات المحترمات،

إخواني أخواتي،

كانت واحد الكلمة معقولة، قال أودي هادشي هذا نقاربه اجتماعيا، أشنو هو اللي كيوصل للمواطن مباشرة؟ مع الأسف الشديد أنه المواطنين اللي وصلاتهم واحد العدد ديال الأمور اللي عملتها هاد الحكومة واللي لولا الظروف المالية ديالها ما عمرها كانت غادي تقدر تعملها، ماشي دائما كيتكلموا ولكن الناس كيعرفوا، ولهذا باغي نقول هنايا للأخ الذي تكلم بصدق أو بصواب عن الجمعية بدون طحين ليست القضية قضية كلام، كلام مرة فيا مرة فيك، ولكن الواقع كيشوفو المواطن وكيعرفو المواطن وكيحكم عليه المواطن وواحد العدد ديال الأمور عملية شافها المواطن وعاشها المواطن ما نتكلمش على التحسن ديال الناس اللي كانوا كياخدوا التقاعد كايين فيهم اللي كياخذ 70 و 40 درهم دابا كياخذ 1000 درهم ما نتكلمش على



ما نستعملوا الكلمات الكبرى، هذه معاملات بنكية معمول بها في العالم كله، مقصود من خلالها أولاً وقبل كل شيء أن مجموعة ديال الناس اللي ربما اليوم كيخليوا الأموال ديالهم في الصناديق الحديدية ولا في البيوت يجرحوها ويستثمروها، ويساعدوا بها الادخار ديال بلادهم، وبدون شك إن شاء الله الرحمن الرحيم غادي تستورد غادية تكون سبب في المجيء ديال مدخرين آخرين من خارج الوطن، وعمل بها الخاص والعام ولايني هاد الحكومة كتشجع ولحد الآن كيحجب الله التيسير، كم من قانون ومرسوم وجدناه تأخر عشرات السنين؟ القانون ديال المالية هادي عشر سنوات وهو محطوط، القانون التنظيمي ديال المالية، المرسوم ديال العقار 20 سنة، هاد القضية ديال الأبنك التشاركية عاد جاء الوقت ديالها، كل حاجة عندها وقت والوقت اللي جاء هو اللي فيه خير وحتى شي واحد ما يمكن لو يجي يقول باللي هو اللي اخترع العجلة، كل واحد فينا ساهم ولكن اللي تخلص نقاوا عاقلين عليه هو أنه في النهاية راه بلادنا هادي وراه إيلا ساهمنا باش يكون فيها الثقة اللي مبنية على الحق وما مشيناش في الإطار ديال المغالطات السياسية ربما تكون عندها مكاسب سياسية ولكن في السياسة أنا كنتغرب للسياسيين لأن السياسة هي البلاصة فين بنادم في الآخر غايحصل واللي ما بغاش يحصل خصو يكون معقول وهذا الذي نحاول لحد الآن والله الموفق والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة. ننتقل الآن إلى الجزء الثاني من جدول أعمال هذه الجلسة وفيه أربعة أسئلة، السؤال المتعلق بتراجع المغرب في ترتيب منظمة الشفافية العالمية في مجال مكافحة الرشوة تقدم به السيدات والسادة النواب أعضاء الفريق الاشتراكي، إذن أعطي الكلمة لأحد واضعي السؤال.

النائب السيد أحمد رضى الشامي:

درهم، قلت لهم واش شتيوا الله يجازيكم بخير الفلاح العادي شوفوا هاديك النسبة اللي جينا ديال الأداء ديال القروش الصغرى رغم أن المجال فيه مشاكل ومعروف ومعترف به، ولكن 95% ديال الأداءات، 95% ديال الناس كيخلصوا. هداك الفلاح العادي راه غايخلص ويلا ما خلصش غادي نشوفو حلول فيها الرفق، ما يمكنش لأنه البنك هو بنك عندو منطق وتبيغي يريح وأنا كنظن هذا معقول ولكن في القناعات ديالنا وفي الثقافة ديالنا "أما لإخوتكم نصيب؟" هداك اللي ما عندوش المحافظة وما عندوش السيارة باش يجي يوقف عندك في الباب وكذا فهما تسمعوا ليا وأتما كيشوفوا الإخوان بلي الآن 500 مليون ديال الدرهم مشات للفلاحين والناس اللي ما عندهم الإمكانية الفلاحين الصغار، والناس اللي ما عندهم الإمكانية باش يقتانوا السكن ديالهم. وأنا كنتقول الأبنك ديالنا والنظام المالي ديالنا وهذا حس قبل ما يكون كلام، جمعجة ولا طحين لا، سيرى الزمن هل هو جمعجة بلا طحين أم جمعجة وطحين في نفس الوقت. وهنالك أشخاص مروا من هذا المكان ويعرف الجميع ماذا جمعجوا علينا وكم من طحين تركوا لنا.

طبعاً، باقية واحد القضية كيتكلموا عليها الإخوان، القضية ديال الإصلاح الذي يوقف المسائل ديال الجماعات المحلية هي ملاحظة في محلها السي الزايدي، مع الأسف الشديد العالم كيتمشى هكذا بغيت تعطي الفلوس كيخصك ثقافة وكيخصك وحتى اللي غادي ياخذهم ومع ذلك هاد الشي يجب بحال اللي فكرنا في القضية ديال الفلاح الصغير والإنسان اللي عندو دكان والإنسان اللي كبيع في الأرض وكذا كيفاش يديروا كلهم يحسنو الوضع ديالهم؟ وفكرنا ومازال مطلوبين نفكرو احنا والأبنك كذلك مطلوب.

فيما يخص القضية ديال الأبنك التشاركية باش ما نبالغوش، ما نبالغوش الإخوان، هذه معاملات بنكية بلا



صغير وريح واحد الصفقة عمومية ودفع داك المواد للإدارة وباش يتخلص طلب منو شي مسؤول شي تبرع فاش جا يتشاور معايا وزيد وزيد وزيد.

هادو السيد رئيس الحكومة حقائق تيعيشوها المغاربة كل يوم ومن المفترض ومن المفروض علينا جميعا كبرلمان وكحكومة حيث احنا ممثلين نتاع الشعب المغربي باش نحميو الشعب المغربي من هاد الممارسات، ولكن المسؤولية عندك أكثر أنت السيد رئيس الحكومة حيث أنت عندك الصلاحيات وحيث أنت الحزب ديالك المحترم كان خذا وعود في هاد المجال هذا سابقا وأنا بكل أمانة كمواطن هاد المرة تنهض معاك كأحمد الشامي ماشي كحسن بن احمد كنت تتمنى تنجح فهاد المهمة هادي حيث هادي ظاهرة اللي لا بد خاصها تحارب ولا بد خاصنا نقلصو منها، وكان يمكن ليك تنجح حيث في جميع الإدارات كاين موظفين نزهاء اللي كان يمكن ليهم يساعدوك في هاد الميدان هذا. ساعا آش تلاحظ؟ تلاحظوا مع الأسف بأن هاد الظاهرة هادي انتشرت transparency international جابوا هاد التقرير الأخير ديالهم وقالوا بأن تراجعنا 3 درجات وأصبحنا في الدرجة 71 على 177 دولة. فلهذا نسائلكم السيد رئيس الحكومة، أولا واش عندكم نفس التحليل على انتشار الرشوة في المغرب؟ السؤال الثاني هو حقيقة هاد الظاهرة ديال الرشوة خاصنا نأكدوها هي ظاهرة تتهم الجميع، تتهم المواطنين هداك حسن بن احمد ما كانش خاصوا يعطي داك الأموال، تتهم الحكومة، تتهم البرلمان، تتهم المجتمع المدني، تتهم المؤسسات، تتهم الجمعيات، تتهم تتهم الكل. ولكن انتوما من الموقع ديالكم كحكومة انتوما عندكم صلاحيات ومن الموقع ديالكم كحكومة شنو قمتيوا به في هاد الستين؟ أنا كنت تتمنى نشوفو ولكن ما شفناش، كنت تتمنى نشوفو مشاريع قوانين جديدة اللي جبتيوها ما شفناش، ما شفناهاش احنا كفريق اشتراكي، كنا كنتمانوا نشوفو إجراءات

السيد الرئيس،

السيد رئيس الرئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

السيد الرئيس:

شوية د الهدوء من فضلكم، بلاتي السيد الوزير من فضلكم، تفضلوا.

النائب السيد أحمد رضى الشامي:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

السيد رئيس الحكومة أنا اليوم إسمي حسن بن احمد، أنا صانع تقليدي وعندي 3 الدراري، أمس فقت في الصباح خرجت مع الثامنة صباحا باش نمشي للمقاطعة باش ناخذ واحد عقد الازدياد، طلباتوا لي الإدارة هي ما عندها علاش طلبوا لي حيث أنا عندي البطاقة الوطنية الجديدة، وصلت لداك المقاطعة عاينت واحد 45 دقيقة، عطيت عشرين درهم خذيت عقد الازدياد وخرجت. الطريق باش نمشي للخدمة تلاقاني واحد البوليسي قالي دزني في الضوء الأحمر قلت لو دزت في الضوء الأصفر باش ما نضيعش الصباح خلصت 50 درهم وزدت بحالي للخدمة. العشية ديت الوالدة للمستشفى باش تعمل واحد التحليلات، طلبوا مني باش نمشي لواحد المختبر معين باش ما نمشيش لمختبر معين ونستعمل الخدمة نتاع الدولة خلصت 200 درهم. 7 ديال العشية جات عندي بنتي هي دازت عمالات la licence وبغات تعمل master جات عندي قالت لي بأن شي مسؤول طلب منها 20 ألف درهم باش تنجح في concours، 9 د ليل داز عندي الأخ ديالي هو مقاول



ولايني يجيه شوية بشوية معقول، آه كاينة ياك السي؟ يجيه شوية بشوية هاذ الشي كاين.

أنا إيلا تتسولي على شنو عملات الحكومة؟ الحكومة ماشي ما عملات والو ولكن أنا متافق معاك لأنه حتى فهداك الرتيب احنا تراجعنا لأن ناس اخرين تقدموا ودابا كنشوف باللي أنا مطالب باش ندير داك الشي اللي دارت سانغافورة، أنا قابل نحاول ولايني بحال اللي قلتي، بوحيدي ما يمكن ليش وملي كنتي تتكلم تكلمتي على كافة المعنيين، تكلمتي على الحكومة الصلاحيات ديالها ولايني خاص الإخوان اللي تيقولوا الصلاحيات يرجعوا يقرأوا الدستور باش يعرفوا بالضبط شنو هي الصلاحيات اليوم الجديدة اللي تزدت لرئيس الحكومة بالنسبة للوزير الأول اللي كان سابقا. ما نبالغوشاي غير يقرأوا غير يعاودوا يقرأوا ولايني بحال اللي قلتي كيخصنا نتعاونو على هاذ الشي كاملين، خاصنا بعدا الثقافة خاصنا نغيروها وما عرفنش علاش ما ذكرتيش الأحزاب السياسية؟ حتى الأحزاب السياسية ما غيراتش، إذا حزب سياسي كيدافع على الفساد من خلال الدفاع على ناس اللي فيه متورطين ما فيها لا إلا ولا حتى انتهى الكلام، ما بقاش، ما بقاش، ما بقاش، كذكروا ولا ما تذكروش؟ وهنا غنتكلم كرئيس ديال حزب سياسي اسمحو لي وخا أنا رئيس حكومة، النهار اللي واحد في الحزب ديالي حصل كياخذ الرشوة مشى للمحكمة وما ساندناهاش وتطرد من الحزب، لو كلنا كنعملوا هاذ الشي غادي يكون واحد التحول وواحد التغيير. اسمح ليا السي أحمد، ولكن الحكومة ماشي ما عملات والو ولكن هاذ الشي هذا ماشي الحكومة الدولة عملات وكانت حملات تحسيسية قبل ما نجيوا وملي جينا وكان تقوية في الحكومة ديالنا تقوية الإطار القانوني المتعلق بمكافحة الفساد تنزيلا لمقتضيات الدستور وملاءمته مع الاتفاقيات الدولية وتأهيل الإطار المؤسساتي لتقوية قدرات الأجهزة المعنية وتحسين أدائها

لتفعيل داك القوانين اللي كانوا فهاد الميدان هذا ما شفناهاش، كنت تنمى نشوفو مقاربة جديدة داخل القطاعات اللي انتوما تشرفوا عليها لتقليص لمحاربة الرشوة ما شفناهاش، كنا تنتمناوا نشوفو حملات تحسيسية للمواطن ما شفناهاش، كنا تنتمناوا نشوفو برامج تليقية داخل المدرسة ما شفناهاش فعدة أشياء اللي كنا كنتمناوا نشوفو واللي بالإمكان كنا كنتمناوا نشوفو موارد مالية وبشرية مرصدة لهاد الظاهرة هادي أكثر ما شفناهاش، كنا تنتمناوا نشوفو واحد الإرادة حقيقية لمحاربة هاد الظاهرة هادي مع الأسف السيد رئيس الحكومة، ما شفناهاش. كاين نماذج في العالم بلدان متعددة، أنت عارف مثلا سانغافورة ولكن كاين أخرى اللي نجحت في هاد العمل هذا، وتنظن بأن إيلا كانت عندنا الإرادة وإيلا كانت عندكم الإرادة والشجاعة السياسية حيث ماشي هذا ساهل وكانوا موارد مالية وموارد بشرية وواحد التدبير عقلاي لهاد الظاهرة هادي يمكن لينا جميعا نتغلبوا على هاد الظاهرة هادي وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، الكلمة لكم السيد رئيس الحكومة.

السيد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة النواب المحترمين والسيدات النائبات المحترمات،

كنت بغيت نقول لكم يا سلام يا سلام على تدخل جميل، والله العظيم صدقني السي أحمد ليس للعلاقات الطيبة التي بيني وبينك أنا كنتبني ذاك الشي اللي قلتي مائة بالمائة، بما فيه الانتقادات اللي وجهتها للحكومة، بما فيها الانتقادات اللي وجهتها لرئيس الحكومة، يمكن الصورة اللي رسمتي بزاف بزاف على واحد الصانع تقليدي يجيه كلشي ذاك الشي فنهار واحد،



تخصصهم يعطيوها ما تيجيوش، إذن الناس اللي تيديروها هاذ الشي راهما كيقتلوا بلادهم وخوتهم.

السيد الرئيس:

شكرا. ننتقل الآن إلى السؤال الثاني المتعلق بالسياسة المتبعة بخصوص إشكالية تنمية المدن، تقدم به السادة والسيدات النواب أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة فليقدم أحد واضعي السؤال.

النائب السيد عدنان بن عبد الله:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة،

وعدتم في تصريحكم الحكومي أمام ممثلي الأمة بوضع استراتيجية تنمية مندججة من شأنها توفير سبل العيش الكريم للمواطنين المغاربة وتمكينهم من ولوج الخدمات الاجتماعية والسوسيو اقتصادية كحقوق مضمونة من طرف الدستور المغربي، فما هي السيد رئيس الحكومة، حصيلة عمل حكومتكم في هذا المجال؟

السيد الرئيس:

شكرا. الكلمة لكم السيد رئيس الحكومة للإجابة على السؤال، سؤال متعلق بالسياسة المتبعة بخصوص إشكالية تنمية المدن.

السيد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

كما تعلمون فإن المغرب عرف خلال العقود الأخيرة تناميا مضطربا للسكان الحضرية نتيجة الهجرة القروية من جهة والنمو الديمغرافي في المدن من جهة ثانية، وأمام غياب سياسات شاملة ومندججة لتهيئة المجال وتنمية المدن فقد نتج عن ذلك توسع

لأن كلشي كيدخل فهاذ الشي، كيفاش غتحصل الشخص اللي تيعطي الرشوة إلى آخره؟ تحسين الخدمات الإدارية عن طريق التركيز على تبسيط المساطر الأكثر تداولاً وتطوير الإدارة الإلكترونية، احنا هداك الشي اللي تتكلم عليه ديال la carte nationale والله العظيم إيلا جبدناه في الحكومة، قلنا علاش؟ ها الإخوان حاضرين ويشهدوا، قلنا علاش كيتطلب من المواطن باش وكنعتقد أن التوجيهات مشات باش، احنا كنجاولوا ولكن أنا باقي غنواخذ عليك حتى أنت ونزيدك على السي خيرات لأن طلبت منو في المرة اللي فاتت باش يجي عندي ولا نمشي أنا عندو نهضرو على القضية ديال النقابات والعمال وما جاش، ودابا ها أنت ها المهمة في العنق ديالك، فهمتي ولا لا، ها المهمة في العنق ديالك أجي لعندي نهضرو على هاذ الشي ديال الرشوة كيفاش نديرو باش داك السي أحمد بن علي ولا ما ييقاش تيعاني لهاد الدرجة، لأنه الرشوة موجودة في العالم كلو صحيح ولكن هاذ الشي اللي عندنا في المغرب وباقي ما كايناش مع الأسف شتي هداك السي أحمد شتي السي حسن ما شي المشكل ديالو تيعطي 20 درهم ما تيبغش، تيسكت ودبا راه السيد وزير العدل غادي في اتجاه وضع خط هاتفية رهن إشارة المواطن باش يعلم مع ضمان سرية المكالمات. ولهذا آش غنقول ليكم؟ أنا معروف عليا واحد القضية ما تنبغش ندافع على شي حاجة ما يمكنش تدافع عليها، ما غندافعش على شي حاجة ما يمكنش ندافع عليها، ولايني إذا ولا إذا اصبحنا كهيئات، كمؤسسات، كأفراد كترفضوا نعطيو وتبلغوا وتنتشجعوا وتنقوموا بالواجب ديالنا وتندينا ويلا وقع شي واحد فشي حاجة ما تندافعوش عليه، كنظن الأمور غادية تحسن.

أنا باغي نقول للإخوان المغاربة باش نختم، إيلا كنا بيناتنا هاذ الشي عيب لكن اليوم راه ولاوا العالم كيحككم علينا من خلالو، المستثمرين في الخارج إيلا سمعوا روسهم باش ياخذوا ورقة



المدن برعاية جلالة الملك حفظه الله كما هو الحال بالنسبة
لطنجة ومراكش.

وفي نفس السياق، ومن أجل ترسيخ التقائية السياسات
القطاعية وترشيد استعمال الاستثمار العمومي الموجه لتنمية
المدن، تم في غشت 2013 إصدار مرسوم إحداث لجنة بين
الوزارية الدائمة لسياسة المدينة كما تم الشروع في تفعيل التقائية
الالتزامات المالية العمومية الخاصة بالبرامج المندجة مع مجموعة من
القطاعات الوزارية في أفق تعميم هذه المقاربة مع باقي الشركاء
المعنيين ومشاريع المدن، وبالله التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله
تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا. السيد النائب، الكلمة للسيد النائب المحترم في
إطار التعقيب على جواب السيد رئيس الحكومة.

النائب السيد عدنان بن عبد الله:

السيد رئيس الحكومة،

فلسنا هنا كما جئتم في خطابكم للمزيدات السياسية
والخطابات الشعبية، في إطار الموضوع اللي احنا تناقشوه لأن
الشعب المغربي ينتظر منكم مبادرة عملية اللي مسوها في الواقع،
تشهد تحسين وضعيتهم المعيشية داخل المدن، البرامج اللي
ذكرتيوها السيد رئيس الحكومة، كانت مبادرة الجماعات المحلية
واللي هي عيطات وتشرفات بقدم صاحب الجلالة لبلورتها. أما
بالنسبة للسيد الرئيس، أنتم تعرفون أنه يوجد داخل المدن بسبب
الهجرة مواطنين الآن يعيشون في أحياء أو دواوير بدون أدنى
شروط الحياة الكريمة الأساسية وهذا ماشي مشكل الجماعات
المحلية، هذا مشكل الآلة التنفيذية دبال الحكومة اللي هي
"ال عمران" اللي صارت وللأسف أصبحت غير قادرة على تنفيذ
المخططات المبرمجة من طرف الجماعات والسلطات المحلية. إلى

المدن بصفة غير منظمة وتنامي السكن غير اللائق ومدن الصفيح
والأحياء غير المؤهلة، كما تفاقم العجز في إنتاج السكن لعقود
من الزمن نتيجة عوامل مختلفة منها عدم فعالية السياسات
العمومية المتبعة وضعف المبادرة الخاصة وضعف التحفيزات
وصعوبة الولوج إلى التمويل وضعف الحكامة. وقد بذلت الدولة
خلال العقد الأخير بالخصوص مجهودات لتكثيف إنتاج السكن
خاصة الاجتماعي منه وتنويع العرض السكني نسبيا، كما باشرت
سياسة المدن الجديدة كتجربة نوعية لامتصاص العجز في إنتاج
السكن ومكافحة السكن العشوائي والبناء غير اللائق وغير
المنظم، وقد تبنت الحكومة الحالية في برنامجها خيارا استراتيجيا
يتمثل في سياسة المدينة ودشتت هذا الورش بحوار وطني تشاوري
واسع أفضى إلى بلورة مرجعية استراتيجية لسياسة المدينة تؤسس
لمقاربة تنموية شمولية ومندجة توفر فرصا أكبر لالتقائية السياسات
القطاعية وتتيح إمكانيات واعدة لتعبئة الاستثمارات العمومية
وتطوير مردوديتها على مستوى تنمية المدن، وكذا ترسيخ جيل
جديد من برامج الإصلاحات الرامية إلى تقويم الاختلالات
التنموية التي تعاني منها المدن والمجالات المحيطة بها.

وعلى مستوى العمل الإجرائي، وبعد تعبئة المنظومات
المحلية من أجل بلورة مشاريع عملية للمدن يجري تفعيل هذه
الأخيرة من خلال برامج تعاقدية قد تم توقيع 13 اتفاقية لمشاريع
المدن من طرف الشركاء المعنيين بغلاف مالي يصل إلى حوالي
18 مليار درهم، كما توجد خمس اتفاقيات مشاريع في طور
التوقيع من طرف الشركاء بغلاف مالي يقدر ب 3,2 مليار
درهم، وهذه الأرقام مرشحة للارتفاع إلى السنة الجارية نظرا
لوجود عدة مشاريع لمدن في مراحل متقدمة من إعدادها، كما
يجري تأهيل بعض الحواضر الكبرى من خلال مشاريع استراتيجية
وإدماجية بملايير الدراهم، من أجل تحسين جودة الحياة في هذه



... السيد الرئيس، في ظل هذه الإكراهات أصبح من الضروري أيضا إعادة النظر في نظام وحدة المدينة الذي أبانت التجربة عن فشله وازدواجية القرار ما بين الرئيس والسلطات المحلية.

السيد الرئيس، مر على تنصيب حكومتكم على أزيد من سنتين من ولايتها دون أن تنجز أي تغيير فيما وعدت به المغاربة الذين أصبحوا متشائمين في ظل سياستكم التي لم يروا منها إلا غلاء المعيشة وتدهور قدراتهم الشرائية.

السيد الرئيس:

انتهى الوقت، شكرا السيد النائب المحترم. هل ترغبون في التعقيب لكم دقيقة.

نمر إلى السؤال الموالي والمتعلق بالسياسات العامة التي تنهجها الحكومة في تعاطيها مع المديونية، تقدم به السيدات والسادة النواب أعضاء فريق الإتحاد الدستوري، الكلمة لأحد واضعي السؤال.

النائب السيد الشاوي بلعسال رئيس فريق الإتحاد

الدستوري:

السيد الرئيس الحكومة،

السيد وزير الدولة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

اتجهت الحكومة في السنتين الأخيرتين إلى الاستدانة الخارجية، وهاد الأمر بطبيعة الحال كيرهن البلاد لدى المؤسسات الدولية المانحة وكذلك يقربون من سياسات تقويم الهيكلية. لذا نسائلكم السيد رئيس الحكومة، هل هناك من إستراتيجية للتعاطي مع هذه الديون؟ وهل من آفاق واعدة لتقليصها؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

جانب ذلك أصبحت الساكنة التي تقطن في أراضي الدولة منذ عقود بين صباح ومساء عرضة للطرد والمضايقات من طرف المضاربين العقاريين تحت ظل حكومتكم السيد الرئيس. إن هذه الوضعية ناتجة عن عدم انكباب حكومتكم على إنجاز تصاميم التهيئة لأغلب المدن، فكيف السيد الرئيس، واحنا في عهد الديمقراطية فكيف تقبلون أن تكون الجماعات اللي هي الفاعل الأساسي في التعمير لها فقط دور استشاري في تحضير وثائق التعمير؟

السيد الرئيس، نجد المواطن المغربي يعيش أزمة خانقة أثناء تنقلاته إلى عمله ويضطر إلى استعمال أكثر من وسيلتين للنقل دون أن تتدخل حكومتكم لإيجاد حل لهذه المعضلة، علما أن العديد من الدول تدعم النقل الحضري بأكثر من 50 % لتحسين الخدمات.

السيد الرئيس، لولا تفاني رجال ونساء الأمن والتعليم والصحة في عملهم لتغطية العجز الحاصل في الموارد البشرية والمرافق الاجتماعية لكانت الأزمة التي يعيشها المواطن المغربي يوميا في حياته اليومية أكثر حدة نظرا لعدم مواكبة حكومتكم لتطور العمراني والنمو الديمغرافي للمدن.

السيد الرئيس، لماذا لم تفكروا في تحويل هذه القطاعات وهاد الاختصاصات إلى الجماعات المحلية بما أنها هي سياسة القرب وأنتم تعلمون السيد الرئيس، ما للمواطنين من حاجة لتشغيل أبنائهم وبناتهم لتغطية العجز الحاصل في الموارد البشرية.

السيد الرئيس، في المجال الاقتصادي والاجتماعي المدن عرفت منذ توليكم المسؤولية انتشارا مهولا للباعة المتجولين، هذه الفئة التي تعاني الكثير يوميا لضمان عيشها ورغم عود للتدخل لحل مشاكلهم، فإن غياب أي حركة من حكومتكم صار يهدد مسار حتى التجار والأسواق والصناع التقليديون المهيكلون.



وبالأرقام بلغ مؤشر المديونية الخارجية للخرزينة في متم 2013: 14,6 % من الناتج الداخلي الخام 129 مليار درهم الناتج الداخلي الخام ومجموع ما ينتجه المغاربة تقريبا حوالي 900 مليار ديار الدرهم، 14,6 % منه 130 مليار ديار الدرهم تقريبا مسجلا ارتفاعا طفيفا بما يقارب 0,5 مقارنة مع متم سنة 2012 و 2,1 مقارنة مع متم سنة 2011 وكلكم كيعرف سنة 2011 شنو كان يمكن لا قدر الله يوقع فيها، أما المديونية الداخلية فقد بلغت 425 مليار درهم أي 47,9 من الناتج الداخلي الخام.

وحتى تكون الأمور واضحة فإنه بالرغم من ارتفاع مؤشر المديونية الخارجية للخرزينة خلال السنوات الثلاث الأخيرة يبقى هذا المؤشر متحكما فيه وبعيدا عن مستوياته المسجلة خلال فترة التقويم الهيكلي حيث وصل معدل المديونية الخارجية ساعتها إلى 51,4 % واش أعباد الله ما كاينش اللي يقرأ الأرقام؟ ماشي شبه نبه 14,6 % هي 51,4 % من الناتج الداخلي الخام خلال سنوات الثمانينات، كما أن بلادنا تحظى بثقة الدائنين والمؤسسات المالية على المستوى الدولي وهو ما يدل عليه حجم الإقبال على الطلبات المغربية مما يمكن بلادنا من تعبئة حاجياتها المالية بسهولة، راه كاين الدول لو كان جبروا اللي يسلفهم راه يطيروا بالفرحة، احنا الحمد لله المغرب مطلوب سولوا السادة وزراء المالية ملى تخرجوا كيفاش تيكون الإقبال عليهم واش تيكون ولا ما تيكونش؟ ووفق شروط تفضيلية وبتكلفة متدنية وعلى أمد متوسط أو بعيد، ومع ذلك فإنه يتعين تقليص منحى تطور هذه المديونية بالتحكم في عجز الميزانية وعجز الحساب الجاري لميزان الأداءات وهو ما تعمل الحكومة على اتخاذ مجموعة من الإجراءات بصدده، ولهذا اللي كيجيني أنا صعيب هو كطالبوني بواحد العدد ديار الأمور اللي تتبكر النفقات، باش غادي نمول العجز إلا بالمديونية ملى كاشي نستالم كيقولوا ليا علاش

الكلمة لكم رئيس الحكومة.

السيد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة النواب المحترمون،

السيدات النائبات المحترمات،

في الحقيقة سماحكم الله لأن هذا السؤال مهم كان خاصو يكون عندو واحد الوقت طويل باش نتكلمو فيه بطريقة معقولة 4 ديار الدقائق لا للسائل ولا للمجيب تبيان لي غادي يكون من الصعب، ولايني مع ذلك غادي نحاول. أولا الحكومة لا تلجأ للاستدانة إلا إذا لم تتمكن من تغطية نفقاتها بمواردها الخاصة وتحصر على أن تخصص موارد الاستدانة عموما لتمويل نفقات الاستثمار ليس الاستهلاك من بنيات تحتية وأوراش إصلاحية، كما تحصر على ألا تتجاوز نسبة المديونية سقفها معنا ويتم اللجوء إلى الدين الخارجي لتعزيز الموجودات الخارجية وتخفيف الضغط على السوق المالية الضخم، ويعزى ارتفاع مؤشر المديونية خلال السنوات الثلاث الأخيرة أساسا إلى تزايد حاجيات التمويل الناتج عن ارتفاع عجز الميزانية بفعل التزامات الحكومة للاستجابة للمطالب الاجتماعية. خاصنا نكونوا واضحين مشينا في اتجاه الاستجابة للمطالب الاجتماعية عندها كلفة؛ الزيادة للإخوان الموظفين، الزيادة في الترقية كل هذا له كلفة، كنظن المجموع ديارو 14 مليار إضافية مرة واحدة وخمس مليارات ديار الدرهم كل سنة. بالإضافة إلى الارتفاعات الكبيرة لأسعار المواد الأولية على خزينة الدولة كالبترول ب 30-40 ديار الدولار، اليوم ب 107 الحمد لله راه غادي وتيهبط شوية بشوية ونطلبوا لله السلامة، والضغط المتنامي على السيولة في السوق الداخلية وتراجع الموجودات الخارجية واستمرار الأزمة الاقتصادية العالمية، الشركاء ديارنا الأساسيين راهم حتى هم عندهم أزمة خصوصا ديار منطقة اليورو.



أسهل الحلول لأن الاستدانة ستؤدي إلى فقدان الثقة وتأكلها وتضييق دائرة الحلول إن لم نقل سيؤدي إلى إغراق البلاد في دوامة من المشاكل والتداعيات على جميع المستويات، كيف تتعاملون السيد رئيس الحكومة، مع هذا الوضع؟ هل تتفرون على سياسة ناجعة في التعاطي مع هذه المديونية؟ من قبل كانت بلادنا تتوفر على سياسة التدبير النشط للمديونية بفضلها تم التحكم في المديونية، الآن لا نعر على سياسة واضحة في هذا المجال إذن التعاطي مع الوضعية المتأزمة لا يتم إلا من خلال ثلاثة ديال المجالات؛ إما كنمشيوا نقترضوا، إما كنقصوا من الاستثمارات أو لا كنزيدوا في المحروقات والزيادة في الرسوم والضرائب وتمويل جزء من الميزانية أي الضغط على جيوب المواطنين وهذا ما نلمسه بوضوح، إننا نعيش اليوم مخاض ارتفاع معدلات التضخم والتهديد بانخفاض مسؤولية المعيشة تحت وطأة غلاء الأسعار. مقابل هذه الوضعية، السيد رئيس الحكومة، ومقابل هذه الاختيارات كان عليكم، السيد رئيس الحكومة، الشروع مباشرة في الإصلاحات الهيكلية الكبرى بدل الاعتماد على إجراءات مكلفة كان عليكم، السيد رئيس الحكومة، أن تقطعوا مع المواقف المترددة وعدم الحسم في الاختيارات الناجعة كان عليكم، السيد رئيس الحكومة أن، تدعموا النسيج الإنتاجي الوطني سواء على مستوى التصنيع أو لا على مستوى الصادرات ذات القيمة العالية بالنسبة للمردودية دياها، كان عليكم كذلك السيد رئيس الحكومة، أن تتجهوا إلى إصلاح مستوى الواقع الفعلي وليس مجرد الإصلاح على الورق والتنظير ودون ذلك، السيد رئيس الحكومة، وبكل صدق لا ندرى إلى أين نسير؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب المحترم. ننتقل الآن إلى السؤال الرابع والأخير في هذه الجلسة والمتعلق بصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تقدم به السيدات والسادة النواب أعضاء

استلمتي؟ وقولوا ليا غير شي حاجة بغيتها نتبعها. أنا على كل حال عندي واحد القناعة ضروري نخبط المديونية ديال المغرب، ضروري نحاولو نتحكمو في التوازنات الماكرو اقتصادية، ضروري نكونو تحت من 60% ديال الدخل الخام، ضروري نخبطو العجز إن شاء الله الرحمن الرحيم. والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة، الكلمة للسيد النائب واضع السؤال للتعقيب على جواب السيد رئيس الحكومة.

النائب السيد الشاوي بلعسال:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم،

احنا في فريق الاتحاد الدستوري اخترنا معالجة إشكالية المديونية العمومية فهاد الظرفية بالذات، هاد الشي نابع من استشعارنا بالمسؤولية الملقاة على عاتقنا قبل أي اعتبار آخر وبالخطورة التي تهدد مالتنا العمومية. مما لا شك فيه السيد رئيس الحكومة، على أننا كنمروا بواحد الوضع صعب منذ عقود يتجلى هذا في إقدام حكومتكم وبشكل قياسي ومفرط في السنتين الأخيرتين إلى الاستدانة داخليا وخارجيا، وقد بلغت المبالغ المقترضة إلى 122 مليار درهم، كانت هذه المديونية قبل تعيينكم في حدود 428 مليار درهم أصبحت الآن في حدود 544 مليار درهم قبل نهاية 2013 أي في أقل من سنتين، هذا إنجاز غير مسبوق السيد رئيس الحكومة، ودون احتساب الاقتراضات للثلاث أشهر الأخيرة وما برمجتم لاقتراضه في قانون المالية لسنة 2014 في حدود 64 مليار درهم. هذه المديونية طالت المؤسسات العامة والحيوية أيضا وعلى سبيل المثال المكتب الوطني للماء والكهرباء مثقل بعشرين مليار درهم السيد رئيس الحكومة، هل انعدمت الاختيارات؟ واش افتقدنا القدرة على ابتكار حلول هيكلية لمواجهة اختلالات مالتنا العمومية؟ اللجوء للاستدانة السيد رئيس الحكومة وبالشكل اللي كيتم به هذا



شكرا السيد النائب المحترم، الكلمة للسيد رئيس الحكومة.
السيد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة:
 بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على
 رسول الله وآله وصحبه ومن والاه.
 السيد رئيس مجلس النواب المحترم،
 السيدات والسادة النواب المحترمون،

بداية لا بد من التذكير بأن هاد الصندوق أنشئ بمبادرة
 من جلالة الملك الراحل الحسن الثاني رحمه الله، لاستقبال موارد
 الخوصصة وتوجيهها لمشاريع منتجة ويشكل الصندوق بذلك
 رافعة أساسية لتشجيع الاستثمار والتشغيل، وبهاد الخصوص فإن
 حصيلة أنشطته منذ إحدائه إلى الآن هي جد إيجابية حيث
 مكنت مساهمة الصندوق من تشجيع تنفيذ العديد من المشاريع
 الكبرى وهم البنيات التحتية والقطاعات السياحة والصناعة
 والفلاحة والطاقت المتجددة والنقل الجوي والمرافق الرياضية
 والثقافية والمراكز الحضرية الكبرى، لأن الحسن الثاني الله يرحموا
 ملّي تباعت الرخصة ديال meditel إيلا كلشي كان باقي
 كيزكر، قال هاد الفلوس ما يمشيوش للسبي عبد الرحمان اليوسفي
 الله يذكروا بخير قالوا ما يمشيوش للميزانية ديال الدولة خليهم
 احتياط باش المشاريع الكبرى ملّي يصعب علينا نلقاوا في الميزانية
 باش نمولوها، نمولوها فإذن هذا شأن مفهوم ماليهم مفهوم علاش
 دار.

وبخصوص الوضعية المالية الحالية لصندوق الحسن الثاني،
 فيمكن إيجازها في الأرقام التالية: إجمالي موارد للصندوق المتراكمة
 إلى نهاية 2013: 48 مليار درهم؛ إجمالي النفقات المتلزم بها
 حوالي 37 مليار درهم؛ الرصيد المتبقى 11,3 مليار ديال
 الدرهم، وكما تعلمون فإن قانون المالية لسنة 2010 نص على
 أنه إذا قلت حصة المبالغ المدفوعة للصندوق بموجب إيرادات
 الخوصصة عن مبلغ 3,5 مليار درهم برسم سنة معينة فإن الدولة

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، أعطي الكلمة لأحد
 السيدات والسادة النواب واضعي السؤال تفضلوا السيد النائب
 المحترم.

النائب السيد خالد سبيع:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

عودة بعدا للموضوع ديال الفساد المستشري في
 الأحزاب السياسية، والسيد رئيس الحكومة أتم تعلمون أن حتى
 حزبكم لا يخلو من وهم قضايا فساد، هناك منتخبين من هم
 داخل السجون، من قضاياهم رائجة داخل العدالة، من تم
 طردهم وهناك حتما من هو مظلوم وبالتالي لندع القضاء يقوم
 بدوره والسيد رئيس الحكومة، الله يخليك السيد الحكومة هذا منبر
 ديال المساءلة وبالتالي ما يتزايد علينا فيه حد، وبالتالي الله يخليك
 ما يتزايد علينا حد ونخلو القضاء يقوم بالدور ديالو وأعود إلى
 ما كنا بصددده.

السيد رئيس الحكومة، تم إحدات صندوق الحسن الثاني
 للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بتعليمات ملكية سامية سديدة
 وصائبة غداة نجاح عملية تفويت استغلال الهاتف المحمول
 كمؤسسة عمومية رافعة للاستثمار وأداة منتجة لفرص الشغل.
 سؤالنا يروم تقديم أجوبة لثلاث أسئلة واستفسارات لم تقدم
 الحكومة رغم مطالبنا المتكررة أجوبة بشأنها، وهم: حصيلة تدخل
 الصندوق وتقييم الحكومة لآثارها في مجال الاستثمار ومناصب
 الشغل؛ ثانيا البرامج المستقبلية وتوزيعها الترابي والقطاعي وأخيرا
 حجم التأخرات برسم دفعات الدولة لهذا الصندوق والجدول
 الزمنية الواضحة من أجل تصفيتها ضمانا لتوفير موارد قارة لهاد
 الصندوق وشكرا.

السيد الرئيس:



ساهم في المنطقة الصناعية " Tanger automotive city " ب60 مليون درهم و "Nouasseur airospase city" ب80 مليون درهم؛ مشروع حماية المنطقة الصناعية "ملوسة 1" من الفيضانات بتكلفة 20 مليون درهم يتحملها الصندوق؛ مشروع إعادة تأهيل وتحويل القصور والقصبات إلى مؤسسات سياحية راقية في منطقة سوس-ماسة-درعة يساهم في هذا الصندوق بنسبة تصل إلى 10 % من حجم الاستثمار الكلي.

أما بخصوص آفاق صندوق الحسن الثاني، فإن برنامج عمله للسنوات المقبلة سينصب على دعم تنفيذ مختلف الاستراتيجيات القطاعية وخاصة الاستراتيجية الطاقية ومخطط الإقلاع الصناعي والمخطط السياحي رؤيا 2020 ومن أجل ذلك فإن الحكومة تلتزم بمواكبة الحاجيات المالية للصندوق مما يمكنه من الوفاء بالتزاماته والقيام بالدور الذي من أجله أحدث وبالله التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة، الكلمة للسيد النائب المحترم في إطار التعقيب على جواب السيد رئيس الحكومة.

النائب السيد خالد سبيع:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس، أنصت لكم بإمعان والأجوبة ديالكم فيها الكثير من الأرقام، كنت أتمنى مزيدا من الدقة لأنه للأسف المناقشة ديال القوانين المالية المعلومة غير متوفرة وبالتالي نستغل هذه الجلسة الدستورية من أجل أن نتوفر على معلومات إضافية.

اسمحوا لي أن أعقب في محورين: أولا لماذا هذا السؤال؟ نحن ندرك الأهمية ديال الصندوق، حصيلته حصيلة إيجابية، بعض الخطابات، بعض الأقوال سألها الله في بعض الأحيان ومن منابر دستورية عن حسن أو سوء نية مغرضة أو العكس حاولت طمس أو تبخيس جهود الحكومات السابقة كونها استفادت من

تسد الفارق بين هذا السقف والمبلغ المؤدى برسم مداخيل الخوصصة ويتم أداء هاد المبلغ من ميزانية السنة الموالية، وهو ما لم نقم به دائما كما هو مطلوب منا، بطبيعة الحال بسبب إشكالية ديال التمويل. وبهاد الخصوص، ولكن دابة الحمد لله الصندوق باقي عندو 11,3 مليار ديال الدرهم، وبهذا الخصوص فإنه من أصل المبلغ 13,6 مليار درهم المستحقة برسم الفترة 2014/2011 أدت الدولة فقط 2,5 مليار درهم، وقد تم في هذا الإطار إخضاع الصندوق لنفس القاعدة المطبقة على المؤسسات العمومية الأخرى والتي تنص على أن الدولة تقوم بدفع المبالغ المستحقة لهذه المؤسسات وفق الحاجيات الحقيقية لخزينتها، هذا إجراء دارتوا هاد الحكومة أنه ماشي غير أنت مؤسسة عمومية وخاص نعطيك واحد القدر من المال كنعطيه لك لا، كنعطيه لك إيلا كنت محتاج له فعلا إيلا ما كنتيش راك تتسألو ماشي مشكل ولكن ملّي تحتاج لو بلا ما نمشي أنا نقتارض باش نعطيك أنت باش يبقاوا عندك في البنك.

وفي جميع ترشيدا لاستعمال الموارد المالية للدولة، وفي جميع الأحوال فإن خزينة هذا الصندوق لاتزال تسجل فائضا وبالتالي فإن تمويل المشاريع التي يساهم فيها يتم بوتيرة عادية وفق المساطر التي تنظمها.

أما بخصوص المشاريع التي ساهم فيها هذا الصندوق برسم سنة 2012-2013 فيتجلى أنها فيما يلي: المساهمة في مشروع تطوير مجمع الطاقة والموانئ الناظور-غرب المتوسط بمليار درهم، المغاربة اليوم ترحموا الله ملّي تيلقاوا الضوء وتيلقاوا الماء، إيلا كان من الضروري شي إجراء لصالح يبقى عندهم الضوء ويبقى عندهم الماء هما مستعدين، تمويل برنامج دعم الاستثمار في بعض المشاريع الصناعية تم توقيع 31 عقدا مع الصندوق باستثمارات إجمالية ب 2,5 مليار ديال الدرهم؛ إنجاز مناطق صناعية مندمجة متخصصة في صناعة السيارات والطيران حيث



السيد الرئيس:

تفضل ثواني وختم الكلمة ديالك. كمل الكلمة ديالك بعض الثواني باش تكمل الكلمة ديالك، انتهى الوقت عندك 10 ثواني...، 10 ثواني لإنهاء الكلمة.

النائب السيد خالد سبيع:

ما هو الأهم؟ اللي بغيت نركز عليه هو المتأخرات، السيد رئيس الحكومة نحن لسنا بتعاقد مع المؤسسات العمومية هذا قانون، إما نطبق قانون مالي الفصل 11 يلزم عليكم أن تضمنا للصندوق موارد قارة وفي قانون المالية 11: 50 % من عائدات الخوصصة كتمشي للصندوق الوطني للاستثمار وبالتالي 14 مليار ديال صندوق الحسن الثاني خصها تمشي لأنه الالتزامات عرفت انخفاض من 6 ديال المليار سنة 2009 إلى 600 مليون درهم سنة 2011 وهو تراجع في الصندوق.

السيد الرئيس:

شكرا انتهى الوقت. شكرا السيد رئيس الحكومة، السيدات والسادة الوزراء، السيدات والسادة النواب على مشاركتكم في هذه الجلسة ورفعت الجلسة.

عائدات الخوصصة وتفويتات مما لا يجعل للحكومة الحالية إلا هامش المديونية. والواقع بلغة الأرقام أننا اليوم نبقي فخورين مدينين لحكومات الأساتذة: اليوسفي، جطو، وعباس الفاسي التي دبرت تفويتات بوطنية صادقة بانسجام صادق مع التعليمات الملكية وتطلعات الشعب المغربي في تنمية اقتصادية واستعمال أمثل لعائدات الخوصصة، بعيدا عن المقاربة الزمنية المحاسبية أو مقارنة عجز الميزانية، أستحضر بعض الأرقام منها ما أكدتم عليه: الموارد المتراكمة 48 مليار درهم ما يعني أن عائدات الخوصصة لم تذهب للتسيير، لم تذهب للإنفاق الغير المرشد، الموارد المتراكمة بعد استخلاص المتأخرات ستناهز 63 مليار ديال الدرهم ما يعني أن 80 % من عائدات الخوصصة استغلت لفائدة الصندوق، مكنت المشاريع الممولة من إنجاز ما يناهز مجموع استثمار يناهز 390 مليار درهم، 390 مليار درهم حجم الاستثمارات التي مكنها الموارد التي أخذت من هذا الصندوق، مع إحداث أكثر من 930 ألف منصب شغل وهذه أرقام وزارة الاقتصاد والمالية حتى لا تنتهم بأن مصادرها غير موثقة، الكل متناثرة السيد بوليف وتتطلب جهدا كبيرا وعملا في حين أن الحكومة كانت ضروري أن توفره للبرلمان حتى لا نستعمل الجهد الكبير من أجل consolider les données الكل يعلم أن ما يمتلكه الصندوق الآن من أصول من عائدات سيمكن من جني عائدات جبائية مهمة لصالح الاقتصاد الوطني في المستقبل، أتمنى لكل من لم يدرك هذا أو لم تكن له المعلومة الصحيحة أن يصحح أفكاره وأن يراجع معلوماته عملا بالآية الكريمة ﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ﴾ ما هو الأهم؟ كنتعلموا مكانين مشكل ما هو الأهم؟ السيد الرئيس ...